الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تحت عنوان

أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 2020/1990

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي

من اعداد الطالبتين:

ساري خولة

دحمان سارة

تحت اشراف:

الأستاذ: د/ رتيعة محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ محمد رتيعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
د/ تهتان موراد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
د/ جمعة رضوان	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله

اهداء

اللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، نحمد الله عز وجل انه وفقنا الى انجاز هذا العمل المتواضع.

اهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيتا منه ان يتقبله مني ويجعل ثوابه في ميزان اعمالي الى قرة عيني رسول الله ﷺ.

الى قرة عيني، الى من جعلت الجنة تحت قدميها...الى التي حرمت نفسها واعطتني، ومن نبع حنانها سقتني...الى التي مسحت دمعتي وجعلت صدرها مسكنا لي وعيناها حارستا لي ...الى من وهبتني الحياة...امي الغالية اهدي إليكي هذا اللقاء.

الى من يزدني انتسابي له وذكره فخرا واعتزازا... الى من سهر الليالي من اجل تربيتي وتعليمي، وجعلني أكبر في ازكى وأطهر مكان فضيلة ابي العزيز اطال الله عمرك.

الى جدي الغالي اطال الله عمره

الى صديقتي التي شاركتني عناء هذا العمل تقديرا واحتراما.

الى اخوتي اخواتي الى اعز أصدقائي الى كل من شاءت الاقدار ان تجمعني بهم حدائق الدراسة الى كل من تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي.

خولة



اهداء

الحمد لله الذي انار لنا درب العلم والمعرفة واعاننا على أداء

هذا الواجب ووفقنا في إنجازه

الى من حملتني وهنا على وهن... الى التي ماكنت لأرد لها من فضلها مثقال ذرة

...الى أغلى مالدي في الوجود .... امي الحبيبة

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

الى القلب الكبير ابي الغالي ادامه الله لي

الى جدتي اطال الله في عمرها

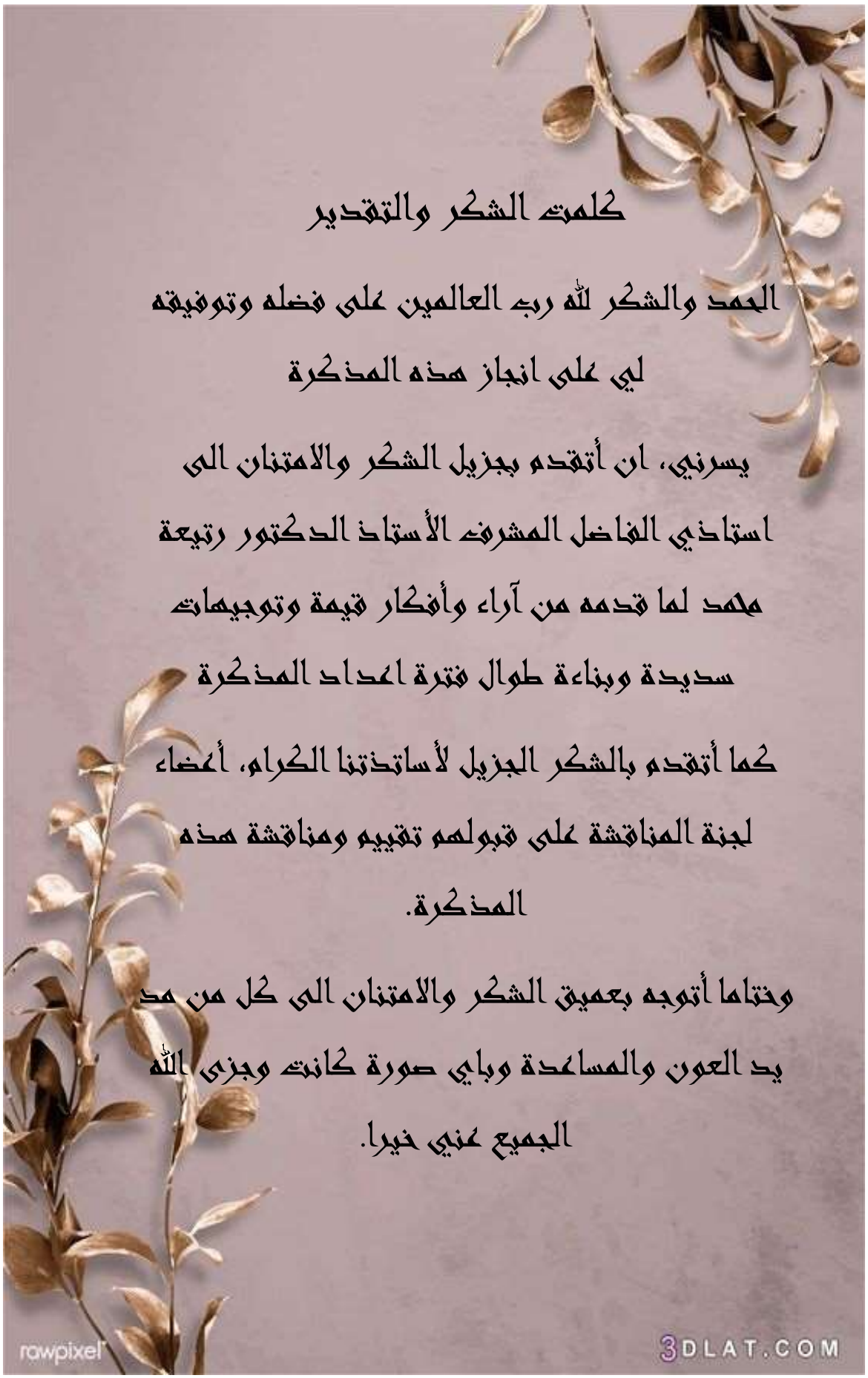
الى صديقتي التي شاركتني حزني وفرحي وعناء هذا العمل تقديرا واحتراما

الى الذين بعثت فيهم الحياة في رحم واحد اخي واخواتي الى كل افراد عائلتي الى

جميع الأصدقاء والزملاء التي جمعتني بهم الحياة

اهديكم هذا العمل راجية من المولى عز وجل القبول والنجاح

سارة



كلمت الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه لي على انجاز هذه المذكرة

يسرني، ان أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الفاضل المشرف الأستاذ الدكتور رتيعة محمد لما قدمه من آراء وأفكار قيمة وتوجيهات سديدة وبناءة طوال فترة اعداد المذكرة

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتنا الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم ومناقشة هذه المذكرة.

وختاما أتوجه بعميق الشكر والامتنان الى كل من مد يد العون والمساعدة وباي صورة كانت وجزى الله الجميع عني خيرا.

rawpixel
3DLAT.COM

فهرس المحتويات

فهرس:

اهداء:

شكر وتقدير:

فهرس الجداول:

فهرس الملاحق:

ملخص:

مقدمة: 1

الفصل الأول: المفاهيم النظرية حول الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي 8

تمهيد: 9

المبحث الأول: ماهية الصناعة التحويلية 10

المطلب الأول: ماهية الصناعة 10

المطلب الثاني: أنواع الصناعات التحويلية 14

المطلب الثالث: فروع الصناعة التحويلية 16

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي 26

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية. 26

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي. 30

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي 34

المطلب الاول: نظريات النمو الكلاسيكية. 34

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين 38

المطلب الثالث: النظريات النيو كلاسيكية. 42

المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة (الداخلي). 44

خلاصة الفصل: 52

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) 53

تمهيد الفصل الثاني: 54

المبحث الأول: واقع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (1990/2020). 55

المطلب الأول: تطور انتاج الصناعة التحويلية. 55

المطلب الثاني: تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر. 57

المطلب الثالث: أهمية الصناعة التحويلة في الجزائر. 59

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي خلال فترة (2000/1990)......61

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة. 61

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك......62

المطلب الثالث: دراسة صلاحية نموذجARDL 72

خاتمة الفصل: 76

خاتمة عامة.....78

خاتمة عامة: 79

قائمة المراجع 80

الملاحق 80

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
تصنيف الصناعات.	12
الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	28
القيمة المضافة للصناعات التحويلية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لفترة (2019/2000).	54
تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010).	56
تطور معدلات النمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2020/2000).	58
نتائج اختبار الاستقرارية ADF.	62
نتائج اختبار الاستقرارية PP.	63
نتائج اختبار الحدود.	67
تقديرات الاجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ ECM.	68
نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج.	69
نتائج الاختبارات التشخيصية.	70
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	71

فهرس الاشكال والمنحنيات

الجدول	الصفحة
شكل يوضح تطور صادرات الصناعة التحويلية.	57
شكل يوضح فترات الابطاء المثلى للنموذج.	65
شكل يوضح نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.	73-72
منحنى يمثل قيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.	55
منحنى يمثل معدلات النمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.	59

فهرس الملاحق

الملحق	الصفحة
بيانات متغيرات الدراسة.	85
اختبار الحدود.	86
معلمات الاجل القصير (ECM).	87
معلمات الاجل الطويل.	88
اختبار الارتباط الذاتي LM TEST.	88
اختبار عدم ثبات التباين ARCH TEST.	88
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset	89
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	89

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى محاولة ابراز أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2020/1990)، واهميتها في الاقتصاد الوطني، بالاعتماد على طرق القياس الاقتصادي من خلال فحص استقرارية السلاسل الزمنية وذلك بتطبيق اختبار ديكي فولر، واستخدام اختبار الحدود للكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وتقدير العلاقة بينهم في الاجل القصير والاجل الطويل باستخدام النموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة حيث أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وان معدل صادرات الصناعة التحويلية هو العامل الأساسي المؤثر في معدل النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: الصناعة التحويلية، النمو الاقتصادي، صادرات الصناعة التحويلية، تكوين راس المال الثابت، الجزائر، نموذج ARDL.

***Summray* :**

This study aims to highlight the impact of the Financial industry on economic growth in Algeria during the period of 1990-2020 and its significance in the national Economy. The study relies on economic measurement methods by examining the stability of time series through the application of the Dickey-Fuller test and using the bounds testing approach to determine the presence of cointegration between the study variables. It also estimates the relationship between these variables in long term using the autoregressive distributed lag (ARDL) model with time-varying coefficients. The results indicate the presence of a long-term equilibrium relationship and a short-term relationship between the variables. Furthermore, it is revealed that the rate of exports in the manufacturing industry is the main influencing factor on economic growth in both the short and long term.

***Keywords** : manufacturing industry, economic growth, manufacturing exports, capital formation, Algeria, ARDL model.*

المقدمة

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي مكانة استراتيجية في اقتصاد الدول المتقدمة والناشئة في العالم، بحيث تلعب الصناعة دورا مهما في تطوير اقتصاد الدول، فهي تحجز زاوية في أي عملية تنموية او انطلاق اقتصادي لأي بلد، فتطور هذا القطاع هو دلالة على تقدم هذه الدول، نتيجة لما يوفره القطاع من تلبية لحاجات المجتمع من السلع الرئيسية، وتصدير الفوائض من المنتجات الصناعية، كما انه يحقق فوائض مالية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى مما يساهم في رفع معدلات النمو بشكل سريع، ولهذا اهتمت الدول النامية منذ استقلالها بتطوير هذا القطاع، لما يوفره من شروط للتنافس في الأسواق العالمية.

وتعتبر الصناعة التحويلية أحد فروع القطاع الصناعي التي تحتل حيزا واسعا من أولويات تفكير أصحاب متخذي القرارات في الدول التي تسعى الى تنمية اقتصادها ومواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي والخروج بالاقتصاديات الريعية من التبعية لقطاع المحروقات، ويستمد هذا القطاع أهميته من حيث كونه القطاع الذي أصبح محلا لتنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات، وخفض الواردات وتشغيل العمالة، والمساهمة في زيادة طاقة الوعاء الضريبي، ما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع.

تبعا لذلك تسعى الدول العربية عامة والجزائر خاصة الى تنمية قطاعها الصناعي لاسيما الصناعة التحويلية منها، من خلال انتهاج استراتيجيات صناعية ومخططات تنموية تهدف بالأساس الى ترقية مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت إشكالية التحويل من اقتصاد الريع الى الاقتصاد المنتج حتمية من أجل تنويع الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل من العملة الصعبة.

1-الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكننا طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما هو أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/1990)؟

2- الأسئلة الفرعية:

انطلاقا من هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل ساهمت القيمة المضافة لصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي؟
- هل يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني؟
- هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والصناعة التحويلية في المدى الطويل في الجزائر؟

3- فرضيات البحث:

من خلال تساؤلات المطوحة سابقا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ساهمت القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- يعتبر قطاع الصناعة الغذائية مهما في الاقتصاد.

-وجود علاقة عكسية في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والصناعة التحويلية في الجزائر.

4-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في قياس مدى مساهمة الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990-2020) وهذا من خلال زيادة صادرات وتخفيض الواردات وتشغيل العمالة مما يساهم في رفع قيمة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

5-اهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي الى:

- التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي.
- التطرق الى مختلف الجوانب المرتبطة بمفهوم الصناعة التحويلية.
- تشخيص واقع الصناعة التحويلية في الجزائر.
- قياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6- حدود البحث:

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تحديد الإطار المكاني والزمني لهذه الدراسة:

- بالنسبة الى الإطار المكاني: يتعلق البحث بدراسة أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- بالنسبة الى الإطار الزمني: فيتمثل في فترة الدراسة والتي حددت ما بين (2020/1990).

7- دوافع اختيار الموضوع:

من أبرز الأسباب الدافعة الى اختيار موضوع البحث يمكن ذكر على وجه الخصوص ما يلي:

- محاولة معرفة أهمية الصناعة التحويلية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي.
- الرغبة والميول الشخصي في تناول هذا الموضوع، لاسيما بعد التمعن في الدراسات السابقة.
- تناسب الموضوع محل الدراسة مع طبيعة التخصص.

8-منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع يتم اتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة، بهدف تحديد الإطار النظري، وذلك بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والصناعة التحويلية.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فنتبع المنهج التحليلي من خلال الإجابة عن فرضيات الدراسة، بالاعتماد على الدراسة القياسية (نموذج ARDL).

9-خطة الدراسة:

لدراسة وعرض هذا الموضوع سيتم التطرق للفصول التالية:

- **الفصل الأول:** نتناول فيه الإطار النظري لكل من الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي، حيث نعرض من خلاله بعض المفاهيم والنماذج والنظريات المفسرة لهما.
- **الفصل الثاني:** خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي حيث نقوم بدراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

10-الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة ريم سعيد الغامدي تحت عنوان أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1990-2018)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (3)، سنة 2020.

تناولت هذه الدراسة أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وتحليل حجم نمو الصناعات التحويلية ومساهمتها في النمو الاقتصادي حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتعرف على تطور الصناعات التحويلية

للمملكة العربية السعودية وحجم تأثيرها في نمو الاقتصاد السعودي وأيضا اعتمدت على منهجية التحليل القياسي باستخدام تحليل السلاسل الزمنية، وتطبيق اختبار جذر الوحدة

والتكامل المشترك والانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية (ols)، لاختبار العلاقة بين معدل النمو ومعدل الناتج المحلي للصناعات التحويلية ومعدل الصادرات النفطية ومعدل القروض الصناعية ومعدل صادرات الصناعات التحويلية، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي للصناعات التحويلية والصادرات النفطية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، رغم تأثيرهم الإيجابي في المدى القصير ووجود علاقة طردية بين معدل نمو الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في المدى القصير وعلاقة عكسية للقروض الصناعية والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات منها على متخذ القرار الاهتمام بالصناعات التحويلية والصادرات البترولية مع الاخذ في الحسبان توقعات مخاطر أسواق النفط العالمية وأسعار الواردات على المدى البعيد، واتباع سياسات أكثر توسعا فيما يتعلق بالقروض الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية لتؤثر على النمو الاقتصادي إيجابيا.

الدراسة الثانية: دراسة يوسفي رفيق واقع الصناعات التحويلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول شمال افريقيا).

تهدف هذه الدراسة التي تندرج ضمن الدراسات الوصفية الاستكشافية، الى محاولة ابراز واقع الصناعات التحويلية الجزائرية واهميتها في الاقتصاد الوطني، من خلال قياس تطور الإنتاج وصادرات الصناعة التحويلية ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا في خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، بالإضافة الى مقارنة معدلات النمو المحققة للصناعة التحويلية مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك بغرض الوقوف على حجم واتجاه تأثيرها في الاقتصاد الوطني ،ومقارنة تأثيرها مع بعض دول شمال افريقيا (تونس، المغرب ،مصر).

حيث خلصت الدراسة في الأخير الى ضعف أداء الصناعة التحويلية الجزائرية مقارنة بدول المقارنة بالرغم من الموارد والثروات التي يتضمنها الاقتصاد الوطني.

الدراسة الثالثة: دراسة الدكتورة امال احمد المقطوف، دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في ليبيا.

تهدف الدراسة الى تحليل دور الصناعة في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة(1990-2015)، ولتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال تجمع البيانات والمعلومات وتحليلها واستنتاج المشكلات التي يعاني منها قطاع الصناعة التحويلية في ليبيا، بالإضافة الى استخدام الأسلوب القياسي الخاص بالنماذج القياسية، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، واعتمدت الدراسة على فرضية مؤداها "اذا زاد الاعتماد على قطاع الصناعة التحويلية زادت إمكانية استدامة التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا"، وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي للصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

الدراسة الرابعة: في دراسة للباحث (Celina Ududechinyere.2018)، حول اثر الصناعة التحويلية على الاقتصاد النيجيري، استخدم الباحثون البيانات الصادرة عن البنك المركزي خلال الفترة(19812016)، لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفترات الزمنية الموزعة (Auto Regressive Distributed Lag Model)، ومنهجية السببية لجرنجر(Granger Causality)، لقياس اثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي، استخدم الباحثون المتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومتغير الاستفادة من طاقة التصنيع، والناتج الصناعي، والانفاق الاستثماري الحكومي، وعرض النقود، وسعر الفائدة.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات الخاصة بكل من الاستفادة من طاقة التصنيع والناتج الصناعي وعرض النقود، بناءا عليه اوصت الدراسة بأهمية تعزيز البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والإطار الاقتصادي الكلي والمؤسسي من اجل توفير بيئة مواتية لدعم قطاع الصناعات التحويلية، وتوفير التمويل اللازم له.

الدراسة الخامسة: في دراسة للباحث (Marcel Behun) حول قياس العلاقة بين التصنيع والناتج المحلي الإجمالي، تم استخدام السلاسل الزمنية لبعض المتغيرات حول الصناعة التحويلية والناتج المحلي الإجمالي مصدرها من قاعدة البيانات لعدد 22 دولة من دول الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2000 وحتى الربع الرابع من عام 2016 لدراسة العلاقة بين الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي، توصل الباحثون الى ان الصناعات التحويلية تلعب دورا كبيرا في دعم النمو الاقتصادي في معظم بلدان الاتحاد الأوروبي، حيث ان التغير في انتاج الصناعات التحويلية يؤثر بدرجة كبيرة وينعكس مباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، أوصى الباحثون بضرورة رصد المتغيرات المؤثرة على أداء الصناعات التحويلية بصفة مستمرة، حيث ان التغيرات غير المواتية تؤدي تلقائيا الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي تتسبب في تعميق ركود الدورة الاقتصادية.

الفصل الأول: المفاهيم النظرية حول الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

اخذ موضوع التنمية والنمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية في العقود الأخيرة، فيعتبر النمو الاقتصادي من الناحية النظرية احد اهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، فهو احد المقاييس المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي وبوصفه هدفا ذا أهمية كبيرة يبرز النمو الاقتصادي كغاية مشتركة سعت كافة دول العالم الى تحقيقها سواء المتقدمة او النامية او حتى الدول المتخلفة، وكغيره من المفاهيم الاقتصادية اخذ البحث في موضوع النمو الاقتصادي واليات تحقيقه فكريا مع المستجدات المتعلقة بالبيئة الاقتصادية الجديدة وما يرتبط بها من تغيرات.

تعتبر الصناعة التحويلية من اهم الأنشطة الاقتصادية الهامة والتي يمكن من خلالها تحويل المواد الخام الى أشياء مصنعة في صورة سلع وخدمات جديدة لتحقيق منافع ، وللصناعة أهمية كبيرة في حياة الشعوب حيث تؤدي الى ارتفاع قيمة المواد الخام بعد تصنيعها واستعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة لذلك تحتل مركزا مهما في الحياة الاقتصادية، والقطاع الصناعي وتطوره بات مرآة حقيقية للتعرف على مدى تقدم اقتصاديات الدول، حيث يعتبر احدى اهم عناصر هيكل الاقتصاد والتي تساهم في نجاح عملية تحديث الاقتصاد والمفتاح الرئيسي لعملية التنمية.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل تناول مختلف المفاهيم النظرية لكل من النمو الاقتصادي والصناعة التحويلية، لذا تم تقسيم هذا الفصل الى:

_ **المبحث الأول:** ماهية الصناعة التحويلية.

_**المبحث الثاني:** التأصيل النظري للنمو الاقتصادي.

-**المبحث الثالث:** نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الصناعة التحويلية

نشأت الصناعة بشكلها الاولي في إطار نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي، فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل والمواد الضرورية للمنزل الى جانب عمله الأساسي في الزراعة، ثم تطور هذا النشاط عبر الزمن الى ان وصل الى شكله الحالي.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى كل ما يتعلق ب: الصناعة التحويلة ابتداء بمفهومها وأنواعها لنختم بأهم فروعها.

المطلب الأول: ماهية الصناعة

تعد الصناعة أساس الاقتصاد بكل بلد في العالم، فالصناعة عملية معقدة تمتد جذورها إلى بنية المجتمع وتؤثر في تركيبه الحضاري والمادي مما يؤدي إلى تطوره اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا وفي الوقت نفسه تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية لذلك المجتمع.

الفرع الأول: تعريف الصناعة

- ❖ تعتبر الصناعة بمعناها الواسع تغير في شكل المواد الخام لزيادة قيمتها، وجعلها أكثر ملائمة لحاجات الإنسان ومتطلباته.[1]
- ❖ الصناعة هي فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى القيام بتحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية، وغيرها من الموارد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات ارقي قابلة للتداول تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. [2]
- ❖ كما عرفها chamberlin بانها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع، وان لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا، وعليه فقد تم التخلي عن فكرة التجانس المطلق.[1]

---

[1] حطاب مراد، **أثر السياسات الصناعية على هيكل الصناعة "دراسة حالة صناعة الأدوية"**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2015-2016 ص51.

[2] نفس المرجع ص51.

الفرع الثاني: تصنيف أنواع الصناعات

تنقسم الصناعات بدورها إلى:

- ✓ الصناعات الثقيلة:

تسمى أيضا صناعة كثيفة رأس المال، وهي الصناعة التي تتطلب موارد رأس مالية مرتفعة، كما يشمل صناعة المعدات والمرافق الكبيرة مثل: الآلات الكبيرة، المباني الفخمة ناطحات السحاب. [2]

- ✓ الصناعات الخفيفة:

هي الصناعات التي تكون اقل كلفة في رأس المال من الصناعات الثقيلة وهي أكثر توجها نحو المستهلك من الصناعات الموجهة نحو الأعمال وتتمثل في صناعة السلع الاستهلاكية الأساسية كالصناعات الغذائية والتبغ والمنسوجات والأثاث والخشب. [3]

- ✓ الصناعات الاستخراجية:

فهي تشمل استخراج الخامات والمواد الأولية من باطن الأرض. [4]

- ✓ الصناعات التحويلية:[5]

التي ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو وسيطيه.

- ✓ الصناعات حسب التكنولوجيا المستخدمة:
- ✓ صناعة منخفضة التكنولوجيا:

---

[1] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات وافاق تطورها في الجزائر خلال ال فترة1997-2007**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص7

[2] -مخضار سليم، **دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة بكر بالقايد تلمسان، ص98.

[3] - المرجع السابق ص 99.

[4] عبد الوهاب عبدات، مرجع سابق ص7

[5] يعقوبن صليحة، **أداء الصناعة التحويلية في الجزائر ومصر -دراسة مقارنة-** ص5

مثل: المواد الغذائية والمشروبات، منتجات التبغ، المنسوجات، الملابس والمنتجات الجلدية والأحذية، الطباعة والنشر.

- ✓ صناعة متوسطة التكنولوجيا:

مثل: المطاط، المنتجات النفطية المكررة والوقود النووي، المنتجات البلاستيكية، المنتجات المعدنية.

- ✓ صناعة عالية التكنولوجيا:

المواد والمنتجات الكيميائية، الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات، الأدوات الطبية الدقيقة والبصرية، السيارات ومعدات النقل الأخرى.

ومن خلال كل هذا يمكننا تلخيص أنواع الصناعات ومعايير تصنيفها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01-01): تصنيف الصناعات في الجزائر

حسب أهمية المنتوج	حسب العملية الإنتاجية	حسب التكنولوجيا المستخدمة	حسب الحجم	التصنيف الدولي
الصناعات الثقيلة الصناعات الخفيفة	صناعات استخراجية صناعات تحويلية	الصناعة المنخفضة التكنولوجيا الصناعة المتوسطة التكنولوجيا الصناعة العالية التكنولوجيا	الصناعات الكبيرة الصناعات المتوسطة الصناعات الصغيرة	التعدين الكهرباء، الماء والغاز الصناعة التحويلية

المصدر: مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة بكر بالقايد تلمسان الجزائر،2018، ص98-100.

الفرع الثالث: تعريف الصناعة التحويلية:

-الصناعة التحويلية: هي مجموعة من الفروع الصناعية التي تعمل على تحقيق الإنتاج أو إعادة معالجة الموارد الأولية المتأتية من الصناعة الاستخراجية، ومن الزراعة ونتيجة لهذا تضع المنتجات الجاهزة التي تصلح لاستعمالها كوسائل إنتاج أو سلع استهلاكية.[1]

-وتعرف أيضا أنها عملية يتم فيها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى حالة أو صورة جديدة تصبح معها أكثر نفعا وإشباعا لحاجات الإنسان ورغباته، مثل "تحويل القطن

[1] حسن خلف راضي، **تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة 2000-2011**، دار البداية ناشرون وموزعون الطبعة الأولى سنة 2014، ص110

الخام إلى منتجات قطنية أو تحويل الحديد الخام إلى مكائن وآلات حديدية وهذه فعاليات الإنتاجية التي تخص الصناعة تختلف تبعا للدول وتبعا للباحثين.[1]

-تعرف كذألك على أنها صناعات ينطوي نشاطها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطيه.[2]

-الصناعة التحويلية هي تلك الصناعات التي تحدث تغيرا في شكل المادة الخام لتأخذ شكلا آخر يصلح لاستخدامات متنوعة سواء تعلقت تلك الاستخدامات بعمليات التصنيع الأخرى وبالاعتماد على تقديم المنتج كسلعة وسيطيه أو تقديمها بصورة منتج نهائي للمستهلك.[3]

❖ **تعريف شامل:** هي فن استخراج المواد الأولية وتعديلها وتحويلها إلى مواد يمكن استعمالها، وكذا هو علم أو فن مارسه المرء وأتقنه.

المطلب الثاني: أنواع الصناعات التحويلية

تنقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من الأنواع التي يعمل كل منها في مجال معين، وحسب التصنيف القياسي الدولي (Isis) تضم الصناعات التحويلية الانواع التالية: [4]

---

[1] بن موسى البشير، حشماوي محمد، **تفعيل الصناعات التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي**، دراسة تحليلية لواقع الصناعات التحويلية (الجزائر، تونس المغرب)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، المجلد، سنة20117، ص181.

[2] بشاري سلمى، **دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كآلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الاروبي**، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، سنة 2017-2018، ص61.

[3] هشام عبد الكريم، إبراهيم الكحلوت، **العوامل المؤثرة على انتاج الصناعة التحولية في فلسطين**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد5، العدد4، ديسمبر2021، ص310.

[4] كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني "**واقع وافاق الصناعة التحويلية في الجزائر-دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية**،" الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر. يومي 06و07نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة لونيسي علي، البليدة2 ، ص3. بتصرف.

-صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ:

وتشمل هذه المنتجات حسب التصنيف السلعي المنسق للمنظمة العالمية للتجارة، منتجات اللحوم والأسماك والقشريات ورخويات المائية السكر والحلويات، منتجات الحبوب والنشاء والحليب ومشتقاته، منتجات الخضر والفواكه والمشروبات والصناعات الغذائية الأخرى، والتبغ وبدائل التبغ المصنعة.

-صناعة المنتجات والملبوسات والصناعات الجلدية:

تشمل الأنشطة التي تتناول أعداد وغزل الألياف النسيجية وكذألك نسيج المنتجات وإتمام تجهيز المنتجات والملبوسات، وصنع أصناف المنسوجات الجاهزة كالأغطية واللحاف والمساند، والسجاد والملبوسات الجاهزة والمنتجات الجلدية مثل الحقائب والأحذية.... الخ.

-صناعة الخشب ومنتجاته:

تمر صناعة الخشب بثلاث مراحل متلاحقة وهي مرحلة قطع الأشجار ومرحلة التجفيف ومرحلة التخزين.

-صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر:

هي عبارة عن مادة تشكل بهيئة صفحات رقيقة مصنعة من ألياف السيليولوز الناتجة من النبتات، ولهذه المادة العديد من الاستخدامات المتنوعة مثل: (الكتاب، الطباعة، التعبئة، التغليف) كما تستخدم بعض أصناف الورق لترشيح الرواسب من المحاليل، وتدخل في صناعة بعض مواد البناء.

-صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم والحجري والمطاط والبلاستيك:

تضم صناعة الكيماوية الشركات التي تنتج المواد الكيماوية الصناعية في قلب الاقتصاد العالمي الحديث، يحول المواد الخام مثل: (النفط، الغاز الطبيعي، الهواء، المياه، المعادن)

إلى أكثر من (70000) منتج مختلف، تحتوي صناعة البلاستيك على بعض التداخل، حيث أن معظم الشركات الكيماوية تنتج مواد بلاستيكية بالإضافة إلى مواد كيماوية أخرى.

-صناعة المنتجات المعدنية الأساسية:

تتكون من الملح ولكلس والاسمنت، المعادن النفيسة، والزيوت المعدنية ومشتقاتها وهي صناعة متنوعة الأنشطة المتعلقة بتحويل ومعالجة المعادن والتي يتم من خلالها تصنيع عدد كبير من المنتجات التي يتم استخدامها في مناطق مختلفة.

-صناعة تحويلية أخرى:

صناعة المجوهرات، المصبوغان، والأحجار الكريمة، صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.

المطلب الثالث: فروع الصناعة التحويلية

1. صناعات البتروكيماويات:

تعد صناعة البتروكيماوية من دعائم الاقتصاد الحديث، وركيزة من ركائز صناعات المستقبل، وهي من الصناعات التي تحتاج استثمارات ضخمة، وتستخدم تقنيات متقدمة والتي تعتمد في المقام الأول على الغاز الطبيعي ومشتقات النفط كمواد أولية، وتتميز صناعة هذه الأخيرة بمردود اقتصادي عالي، حيث أن أسعارها تفوق أسعار النفط بنسب مضاعفة، تولى الجزائر أهمية بالغة لهذا القطاع إذ ترتكز صناعة البتر وكيماويات على مجمعين: [1]

- **الأول:** قائم في المنطقة الصناعية بأرزيو، وتبلغ طاقته الإنتاجية 1مليون طن/سنوي من مادة الميثانول، و23الف طن /سنويا من الراتجات الاصطناعية.

[1] ساعو باية، د. بوترية وهيبة، **الصناعة التحويلية في الجزائر –دراسة تحليلية –**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد3، سنة 2017، ص26.

- **الثاني:** يوجد في المنطقة الصناعية بسكيكدة، ويحتوي على وحدات لإنتاج الاثيلين بطاقة 1مليون طن/سنة، والبولي اثيلين منخفض الكثافة بطاقة 48الف طن سنة، البولي فيتيل كلوريد بطاقة 35الف طن /سنة.

كما يتوفر فرع البتروكيمياء للجزائر فرصة كبيرة لإدماج القطاع الصناعي التحويلي في الاقتصاد الوطني، حيث وصل متوسط حجم إنتاج البتروكيمياء خلال 2012 إلى 1.4 مليون طن، وفي إطار إستراتيجية تطوير القطاع المحروقات، تم وضع برنامج لتطوير هذا القطاع على أساس الشراكة التي تسمح بتوفير الأموال والدعم التكنولوجي.

ومن بين المشاريع التجارية للبتر وكيماويات نجد أقطاب للقدرة التنافسية في حاسي مسعود، ورقلة وغرداية وقسنطينة وعنابة وسكيكدة بإضافة إلى فتح شركات من قبل المستثمرين الأجانب بالشراكة مع شركات محلية (سونا طراك، الامونيا وليوريا والأسمدة، وبيتر وزير، لمواد التشحيم).

2.صناعة الأسمدة:

إن صناعة الأسمدة لابد أن تكون مركزة وقريبة من المواقع التي تتوفر فيها المواد الاولية، وهذا من اجل رفع الإنتاج أو تقليص أو تدنيه التكاليف، ففي الجزائر تشكل كل من عنابة و ارزيو قطبين صناعيين هامين لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية والامونياك، نترات الألمنيوم، الأسمدة السائلة، وكذا مادة ثلاثي الفوسفات الممتاز(التي تدخل في صناعة المنظفات)، بالإضافة إلى المصنع المتواجد بولاية وهران والذي يعد أول مصنع لإنتاج ليوريا في الجزائر باستثمارات مصرية، على غرار المصنع الثاني للأمونياك بالشراكة مع عمان إذا يوفر هذان المصنعان 50%من احتياجات الفلاحين من الأسمدة الفلاحية، وخاصة أن هؤلاء الفلاحين يعانون من نقص المادة المعالجة والمحسنة للمنتجات الفلاحية وكذا غلاء أسعارها، بسبب ضعف الإنتاج الجزائر لهذه المادة واستيرادها من الدول الأوروبية خاصة، وتقدر حجم الاستثمارات في هذا المصنع ب:(2مليار دولار) أمريكي بنسبة شراكة51%لشركة اوراسكوم

للصناعة والإنشاء 49%لسونا طراك، وفيما يخص مصنع إنتاج والامونياك بأرزيو تقدر طاقته الإنتاجية ب4الاف طن يوميا من الامونياك والتي تنتج بدورها 7الاف طن من يوريا المحسنة، حيث يتكون المصنع من وحدتين للأمونياك بطاقة إنتاج تعادل 2الف طن يوميا لكل وحدة منهما، ووحدتين لليوريا ب3.5الف طن يوميا لكل وحدة. [1]

3.صناعة الحديد والصلب:

تعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات التحويلية حيث تقوم بدور رئيسي في التنمية الاقتصادية وهذا لارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى والتي تتمثل في:

- ✓ صناعة مغذية لصناعة الصلب مثل صناعة التعدين والحراريات والسكك الحديدية.
- ✓ صناعات مستهلكة لمنتجاتها من أهمها صناعة السيارات والسفن والأجهزة المنزلية وصناعة المعدات والعديد من الصناعات الهندسية الأخرى. كما يوجد ارتباط وثيق بين صناعة الحديد والصلب والقطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الفلاحي وقطاع السكن والبناء.

ويغطي قطاع الحديد والصلب عدة نشاطات صناعية هي:

استخراج المعادن غير الخالصة وتحويلها، إعادة رسكلة المعادن، سباكة (مصهر الحديد والتكرير).

صناعات المواد الخام بواسطة آلات تصفيح المعادن تحويل المواد الخام لمواد نصف مصنعة:

صفائح رقيقة، أنابيب.... الخ. صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة والبناء والنقل بالإضافة فان قطاع الحديد والصلب أيضا منسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية منها إنتاج الفولاذ، إنتاج المعادن غير الحديدية وغير الثمينة كالألمنيوم، إنتاج المعادن الثمينة.

[1] المرجع السابق، ص27.

إن استهلاك الحديد والصلب في الجزائر مخصص أساسا لإنجاز المشاريع الكبرى، والأشغال العمومية، وكذا تشديد بنايات صناعية وتجارية وسكنية، وتقدر عدد المشاريع المسجلة لفترة(2011/2002) في هذا القطاع ب793مشروع، تبقى هذه المساهمة غير كافية حيث مازالت الصناعة الاستخراجية تسيطر على القطاع الصناعي بشكل كبير، ولهذا فعلى الدولة الدفع بهذا القطاع لكي يلعب الدور المنطوي به في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تزايدت مساهمته في القيمة المضافة للصناعات التحويلية بشكل ملحوظ، متنقلة من 6.1%سنة2000الى حوالي 15%سنة 2011.[1]

4.الصناعة الميكانيكية:

يعتبر فرع الصناعة الميكانيكية أهم فروع الصناعات التحويلية في الجزائر يضم 13 شركة والتي تشمل فروع السيارات الصناعية، المواد والأشغال العمومية، المواد والتجهيزات وكذا الآلات الفلاحية والمضخات المائية، اغلب هذه الصناعات هي صناعات إستراتيجية ولكن معظم هذه الشركات تمر بمرحلة مالية حساسة، إذ تفوق مديونية الشركات الصناعة الميكانيكية 112مليار دج، وعلى رأسها الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بصنف المديونية فالمديونية تعتبر عقبة أساسية لهذه الأخيرة كما تعتبر حملا ثقيلا على الخزينة العمومية، هذا العجز المالي اثر كثيرا على تسيير هذه الشركات كما أدى نقائص كثيرة نذكر منها: [2]

- قدم التجهيزات أو مواد الإنتاج.

- عدم الحصول على رخص إنتاج جديدة أو بتدخل الشركاء.

- غياب سياسة الإبداع في المنتجات فالمواد المنتجة موروثة من طرف المصانع أي الشركة الأم، أو المنتوج المستحوذ عليه.

[1] المرجع السابق، ص28.

[2] ساعو باية، **الصناعات التحويلية في الجزائر وافاق ترقيتها**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعةالجزائر3، سنة2017-2018، ص165.

– صعوبات في مجال التسيير (ضعف جانب التسويق، معلومات ناقصة، تسيير تقليدي، عدم التحكم في أسعار الإنتاج).

وفي إطار إنعاش فرع الصناعة الميكانيكية من خلال برنامج التنموي لدعم النمو (2019/2015) ومن اجل جعل شركات هذا الفرع أكثر تنافسية قامت الدولة ب:

– **فرع السيارات الصناعية:** إعادة هيكلة الطراز وتمويله ب 5500 مليار دج.

– **فرع المعدات الفلاحية:** تعزيز وتطوير منتجات جديدة بتمويل يقدر ب 1600 مليار دج.

– **فرع الدراجات والدراجات النارية:** تنويع الطراز بتمويل يقدر ب 200 مليار دج، بالإضافة إلى إعادة دفع المشاريع بتيارت بتمويل قدره 6000 مليار دج، وعموما فقد وصلت تكلفة النشاطات المبرمجة لفرع fatia المعلقة كمشروع الصناعة الميكانيكية ب 9030 مليار دج.

في إطار الشراكة الأجنبية تسعى الحكومة الجزائرية في التفاوض مع أهم شركات السيارات العالمية منها فرنسا، ألمانيا، اليابان، كوريا، الصين من اجل انجاز 7مصانع تركيب السيارات، ومصنع لإطارات السيارات، وأخرى لقطاع الغيار، عبر مخطط طويل الأمد، وتحويلها إلى مصانع لصنع السيارات قبل حلول العام 2019، وهذا المخطط بدا في سنة 2009 بمشروع انجاز مصنع سيارات رباعية الدفع العسكرية في ولاية تيارت، بالإضافة إلى محاولة إنشاء قطب ميكانيكي في ولاية وهران بمصنع رونو الجزائر، وكذا إنشاء مؤسسة بيجو للسيارات في نفس الولاية في إطار الشراكة الجزائرية الفرنسية، وهذا سيسمح بإعطاء الدفع لسوق المناولة أو المقاولة وإنشاء مؤسسات مصغرة في هذا المجال، ناهيك عن خلق مناصب الشغل بفضل هذه المشاريع.

بالإضافة فان الدولة الجزائرية وبالخصوص وزارة الدفاع الوطني الجزائري وعبر مشاريع مشتركة مع دول المتقدمة وبتمويل مشترك مع الإمارات (صندوق الاستثمار الإماراتي "آبار") اختارت لتطوير صناعتها الميكانيكية، شركة "ديملر" لصناعة السيارات الألمانية، لتنفيذ شراكة اقتصادية متعلقة بإنشاء ثلاثة مصانع لإنتاج شاحنات الوزن الثقيل بالعاصمة،

وعربات من الحجم المتوسط، وسيارات الدفع الرباعي بمنطقة النشاط الصناعي" بوشقيف" بولاية تيارت بعلامة مرسيدس، أما بالنسبة للمصنع الثالث أقيم بولاية قسنطينة والذي سيخصص لإنتاج المحركات الخاصة بكل نوع من الأنواع السابقة الذكر .

بالإضافة تسعى هذه الشراكة إلى إنتاج 17 ألف شاحنة سنويا بمصنع الروبية بعلامة مرسيدس، ووفقا لمعايير الجودة العالمية المطبقة من قبل الشركة الألمانية في مصانعها حول العالم، ونفس المعايير ستطبق بكل من مصنع تيارت الذي سينتج 10 ألاف سيارة رباعية الدفع وعربات نفعية من الحجم المتوسط في السنة، فيما تعود حصة مماثلة إلى مجموعة الشركات الألمانية المتخصصة في الصناعات الميكانيكية وهي شركات "مان"، "فيرو ستال"، "ديملر"، "دوتز"، "رينمتيال" المتخصصة في الهندسة الدفاعية وصناعة مكونات السيارات والطاقة، فضلا عن احتفاظ الجزائر بنسبة الأغلبية بحصة 51% من رأس مال المشروع من خلال وزارة الدفاع الوطني والمؤسسة الوطنية للسيارات الصناعي.

وتقدر القيمة الإجمالية لهذا المشروع أو لهذه المصانع الثلاث السابقة الذكر ب 720 مليون دولار، وكما تتأمل الحكومة الجزائرية من هذه الشراكة في المستقبل إلى أن تتوسع إلى صنع السيارات السياحية، حتى يتمكن للمواطن الجزائري التمتع بمزايا السيارات الألمانية وبأسعار تنافسية.

5.الصناعات الالكترونية والكهر ومنزلية:

يعرف قطاع الصناعة الالكترونية والكهربائية تنافس العديد من العلامات المحلية والأجنبية، خاصة مع تدويل الشركات وانفتاح الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة، حيث شهد هذا القطاع في الجزائر عدة تغيرات هيكلية ساهمت في إرساء المنافسة بين المؤسسات العاملة به، هذا القطاع كان في سبعينيات القرن الماضي ممثلا بالمؤسسة الوطنية (SONELEC).التي كانت تجمع عدة مؤسسات تعمل في هذا القطاع، وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الوطنية انقسمت هذه المؤسسة وتفرعت منها عدة مؤسسات

عمومية كالمؤسسة الوطنية للصناعة والكهر ومنزلية (ENIEM). والمؤسسة الوطنية للصناعة الالكترونية (ُENIE). وفي إطار انفتاح الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية واجهت هذه المؤسسات صعوبات كثيرة من اجل التأقلم والاستمرار، وذلك لعدم متابعتها للبيئة التكنولوجية المتغيرة والسريعة، مم أدى إلى انخفاض الطلب على منتجاتها، خاصة مع زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية وارتفاع نسبة الواردات منها، حيث أصبحت تحتل مكانة هامة في السوق الوطنية.

تتكون السوق الجزائرية للصناعة الالكترونية والكهر ومنزلية من العديد من العلامات التجارية، الأمر الذي سمح بارتفاع حدة التنافس بين المؤسسات العاملة في هذه الصناعة (مؤسسات عمومية او خاصة). [1]

6.الصناعة الدوائية أو الصيدلانية:[2]

تعتبر الصناعة الدوائية من بين أهم الصناعات العالمية التي تسعى معظم الدول تنميتها وترقيتها بشكل مستمر، فمن جهة تمثل ميدان استراتيجي باعتبارها تمثل السلعة الأكثر طلبا اجتماعيا واقتصاديا ولا يمكن الاستغناء عنها، ومن جهة أخرى مصدر هام لتحقيق قيمة مضافة معتبرة على مستوى الدخل الوطني سواء بالتصدير أو الاستثمار المباشر في الأسواق الأجنبية.

من هذا المنطق نجد العديد من الدول وخاصة الدول السائرة في طريق النمو كما هو الحال بالنسبة للجزائر تسعى إلى تنمية وتطوير هذا الفرع من الصناعات التحويلية وخاصة وان فاتورة استيراد الأدوية أصبحت تثقل كاهل الدولة.

[1] المرجع السابق، ص29.

[2] المرجع السابق، ص31.

فبالرغم من التجربة الحديثة لها في هذا المجال فإنها تمكنت نوعا ما من تشكيل قاعدة صناعية تتمثل في مجموعة من الوحدات الإنتاجية المحلية التي تسعى لرفع مستويات التغطية للسوق الوطنية من المنتجات الصيدلانية.

تعتبر الصناعة الدوائية من بين القطاعات الكيماوية بشكل عام، بحيث تقسم هذه الأخيرة إلى صناعة كيماوية ثقيلة أو قاعدية بما فيها الكيمياء المعدنية والكيمياء العضوية، وصناعات كيماوية دقيقة والتي تتمثل في الصناعة الدوائية أو الصيدلانية، منتجات أدوية النبات أو الملونات، بحيث تتميز عن الكيمياء الثقيلة من حيث أنها ذات أسعار مرتفعة، قيمة مضافة معتبرة، محدودية الكمية، عدد كبير من مراحل التصنيع، بالإضافة إلى الصناعات الشبه كيماوية التي تتمثل في المنتجات النهائية كالدهون، العطور، المنظفات .....الخ.

وانطلاقا من الكيمياء الثقيلة، وبالأخص من الوسائط الكبرى وأيضا من المستخلصات النباتية أو الحيوانية يمكن إعداد جزئيات معقدة ناتجة عن عملية مكثفة للبحث والتطوير، ويتم الحصول على كميات محدودة مقارنة بالكيمياء الثقيلة وتكون تكلفتها عالية.

إن صناعة الأدوية بالجزائر صناعة فتية، لا تتوفر البلاد على مصانع كبيرة لكنها تعتمد على بعض المؤسسات سواء التابعة للقطاع العام أو تلك التابعة للقطاع الخاص، حيث أن صناعة الأدوية لا تغطي نسبة كبيرة من حجم السوق الوطنية، رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا المجال.

7.الصناعة الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني، وتأتي أهميته كونه يعد من أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعة التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي، والدخل القومي، كما انه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي

والصناعي، وكذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها. [1]

ينظم القطاع العمومي لفرع الصناعات الغذائية 11مؤسسة موزعة عبر التراب الوطني وهذا من اجل تلبية الحاجيات الوطنية من الاستهلاك وهي موزعة كما يلي:

- ✓ خمس مؤسسات تابعة لمؤسسة الرياض (ERIAD): وهي موزعة بالولايات التالية:

سطيف، الجزائر، قسنطينة، تيارت، سيدي بلعباس وهي مسؤولة عن تحويل القمح الصلب واللين وتوزيع المنتجات (السميد، فرينة، العجائن الغذائية لكسكس، بسكويت وخميرة) وهي ذات استهلاك واسع في الجزائر.

- ✓ المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة (ENCG): هي متواجدة في الجزائر العاصمة والمسئولة على تزويد السوق الوطنية بالزيوت والصابون والزبد النباتية.
- ✓ المؤسسة الوطنية للسكر (ENASUCRE): والمتواجدة فروعها في قالمة، خميس مليانة.
- ✓ ثلاث مؤسسات لإنتاج المياه المعدنية (EMB،EMIS): التي تتواجد مقراتها في المدن التالية:

الجزائر، باتنة، سعيدة وهي مسؤولة عن إنتاج المياه المعدنية والغازية والمشروبات الكحولية، لكن بعد سنة 1998اجتمعت هذه المؤسسات في مجمع واحد وهو مجمع مشروبات الجزائر.

- ✓ المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت: مقرها الجزائر العاصمة، وهي مسؤولة على إنتاج التبغ والكبريت.

وبعد سنة 1996تمت هيكلة هذه المؤسسات كلها، وأوكلت مهمة تسيير فرع الصناعات الغذائية لمجمع "هولدينغ" فرع الصناعات الغذائية وتم تقسيمه إلى فرعين:

- ❖ مجمع الصناعات الغذائية القاعد: وشمل هذا الفرع ما يلي:

[1] المرجع السابق، ص32.

أ- فرع الحبوب: ويشمل وحدات الإنتاج والمتمثلة في رياض الجزائر، رياض سطيف، رياض قسنطينة، رياض تيارت، رياض سيدي بلعباس.

ب- فرع الحليب: عبارة عن دواوين تعمل على إنتاج الحليب ومشتقاته والقيام بعملية توزيعه.

ج- فرع النباتات ذات إنتاج المواد الدسمة وتحويل السكر وصناعة التبغ.

❖ مجمع الصناعات الغذائية الفرعية:

ا- فرع المشروبات.

ب-فرع الدواجن.

ج- فرع التبريد.

7.صناعة الجلود والنسيج:[1]

تخضع الصناعة النسيجية لمخطط إدماج عمودي (الخيوط، النسيج، مرحلة انتهاء الألبسة) كما تشمل كل الفروع التكنولوجية للصناعة النسيجية، وتتجزأ الصناعة النسيجية في القطاع العام (الصناعة النسيجية العمومية) إلى مجمعين هما (TEXMACOوC&H) تتكون من 52مؤسسة، كما تشمل على مجمع لإنتاج الصوف و12وحدة للألبسة وكذا 5 مشاريع لإنتاج الألبسة لم يستغل بعد.

أما الصناعة النسيجية في القطاع الخاص يتكون من وحدات للإنتاج تتنوع من مؤسسات مصغرة إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والى ورشات خياطة من نموذج عائلي، لقد كانت الصناعة النسيجية الخاصة في فترة التسعينيات تقدر ب 5000 وحدة أما حاليا فلم يبقى منها سوى1500وحدة.

[1] المرجع السابق، ص189.

بالنسبة لصناعة الجلود فقد ساهمت هذه الأخيرة في تقييم المورد الطبيعي المحلي (الجلد المادة الخام) بتحويله إلى جلود مصنعة موجهة للنشاط الصناعي التحويلي والخاص بالمنتجات المصنعة المختلفة الموجهة للاستهلاك يحتوي القطاع العام لصناعة الجلود على 20مؤسسة والتابعة لمجمع الصناعي للجلود(GROUPE L'éther industry)كما يشمل المجمع مؤسستين أو وحدتين لصناعة الأحذية ووحدة الجلد المصنع و6 مخازن للبيع ولكن للأسف هي مغلقة، أما بالنسبة لصناعة الجلود في القطاع الخاص فيحتوي على ما يفوق 50 مؤسسة مصغرة أو مؤسسة صغيرة ومتوسطة وحوالي 1000حرفي إلى جانب عدة ورشات غير رسمية أو غير معتمدة .

المبحث الثاني: التأصيل النظري للنمو الاقتصادي

لقد أصبح النمو الاقتصادي اليوم اهم الموضوعات التي يتناولها الباحثون الاقتصاديون والسياسيون في شتى المجتمعات، كونه اضحى العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في القياس الرقي وتقدم الأمم والمجتمعات، اذ كلما حققت دولة ما معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي كلما زادت حظوظها في تولي مرتبات اعلى في سلم الترتيب العالمي.

لهذا سنتطرق في هذا المبحث الى كل ما يتعلق بالنمو الاقتصادي ابتداء من مفهومه ومحدداته لنختم بنماذجه.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

- يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد.[1]

[1] محمد احمد بدر، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، مؤسسة طيبة لننشر التوزيع الطبعة الأولى، سنة2017، ص12.

- من جانب أخر يعرف سيمون كازنت –الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971– النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها.[1]
- أما الاقتصادي الأمريكي "كوزي نيست" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية.[2]
- كما عرفه" فيليبس بيرو" بأنه الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هوا الناتج الصافي الحقيقي.[3]
- **تعريف شامل:** الزيادة في ناتج (دخل) القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة (سنة).

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو الدخل الكلي– معدل النمو السكاني.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية.

هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم يقتضي أحداث عديد من التغيرات الجدرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بانها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو.[4]

وتعرف بانها مقدار التوسع في إمكانيات الناتج المحلي الإجمالي، او معدل النمو في المخرجات بالنسبة للفرد الواحد وهو يحدد معدل الارتفاع في مستوى معيشة بلد ما، ويتم

---

[1] المرجع السابق ص13.

[2] ال مرجع السابق ص14.

[3] نعمة الله نجيب ابراهيم، **اسس علم الاقتصاد (التحليل الجمعي)**، مؤسسة شباب الجامعة الطبعة الاولى، سنة2001، ص273.

[4] –محمد عبد العزيز عجمية، د.ايمان عطية ناصف، د. علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق** ،الدار الجامعية ،سنة 2007،ص77.

قياس معدل التنمية بمقدار المخرجات او المخرجات بالنسبة للشخص الواحد خلال فترة من الزمن تمتد لعشر سنوات او عشرين سنة.[1]

وتعد التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام واساسي، مقترنا بحدوث تغير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقة الخارجية، كما عرف "نيكولاس كالدور" التنمية الاقتصادية على انها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة وموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية الى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من افراد المجتمع. وفي نفس السياق تنطوي عملية التنمية الاقتصادية على عدة عناصر أساسية منها:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي بالمعنى الذي سبق ايضاحه فيما سبق.
- ✓ حدوث تغيير في هيكل الإنتاج بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية.
- ✓ التغيير في هيكل التجارة الخارجية وذلك عن طريق التحول من هيكل يعتمد على التصدير المواد الأولية واستيراد السلع الصناعية الى هيكل يتميز بارتفاع نسبة الصادرات المصنعة.
- ✓ حدوث تغيير في نوعية السلع والخدمات بما يتلاءم، واحتياجات الطبقة الفقيرة.

الفرع الثالث: التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من خلال ما سبق تناولنا مفهوم النمو الاقتصادي ومفهوم التنمية الاقتصادية كل منها على حدا، يتضح ان النمو الاقتصادي يختلف عن التنمية الاقتصادية فيما يلي:

1-طبيعة التغيير:

النمو الاقتصادي لا يهتم بهيكل التوزيع الدخل القومي بين افراد المجتمع، ولا يركز على نوعية التغيير في الإنتاج، اما التنمية الاقتصادية فتشير الى التغيير الهيكلي المصحوب

[1]-بشار محمود قبلان، **أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية**، عماد الدين للنشر والتوزيع، الطبعة1، سنة2009، ص56

بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن، كما ترتكز التنمية على نوعية السلع والخدمات نفسها.

2-ديناميكية التغيير:

يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل من قبل الدولة، ولذا فانه يحدث في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تتبع مبدأ الحرية الاقتصادية، اما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الدولة بمعنى انها عملية مخططة من الدولة من اجل احداث التغيرات الجذرية المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (02-01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
نمو تلقائي وحركة الية	تحدث عن طريق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي
يخضع لدورات الاقتصادية	لا تخضع لمثل هذه الدورات
يكون في الدول المتقدمة	تكون في الدول النامية
يحصل في ظل نظام السوق	تحدث في ضل التخطيط من قبل الدولة
لا يحدث تغيير في هياكل المجتمع وقطاعات الاقتصادية	تحدث تغيير في هياكل الاقتصادية
يرتبط بالنظريات الاقتصادية	ترتبط بسياسات واستراتيجيات اقتصادية

المصدر: بن رمضان نجيمة وبادة ايمان، "الاستثمار في راس المال البشري ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة ميدانية قياسية" شهادة ماستر، قسم إدارة اعمال المواد البشرية، كلية علوم التسيير، جامعة أبو بكر بالقايد–ملحقة مغنية، تلمسان،2016، ص53.

المطلب الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

❖ **أولا: تراكم رأس المال:** [1]

يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء كانت مادية أو بشرية، وهو ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل والناتج المستقبلي، حيث نجد مثلا إنشاء المصانع وزيادة المعدات والآلات وتشديد المباني كلها استثمارات تزيد من رصيد رأس المال المادي لدولة، وبالتالي يمكن من خلاله التوسع في مستويات الإنتاج التي يمكن تحقيقها.

ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال حيث ينبغي على الدولة النامية إلى زيادة معدلات نموها المستقبلي بالامتناع عن استهلاك جزء من دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك نجد أن كلفة النمو الاقتصادي هي الجزء المضحى به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوين تراكم رأس المال.

أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية حيث على سبيل المثال إذا استعملت دولة ما المعدات و الآلات الزراعية الحديثة في إنتاجها الزراعي فان حجم هذا الأخير سوف يكون اكبر مما لو استعملت المعدات والآلات الزراعية التقليدية، أما جانب تكوين رأس المال البشري، وكما هو معلوم فان الاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذه الموارد وبالتالي يكون أثره ايجابيا على حجم الإنتاج، ربما يكون تأثيره أفضل من تأثير الاستثمار المادي، إذ أن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم (برامج، أبحاث،

[1] الوليد قسوم ساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ1993**، اطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2018، ص39.

وتوفير الكفاءات)، يؤثر في النمو الاقتصادي بصورة مباشرة، حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول العربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا يعود للاستثمار في رأس المال البشري، أي أن هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم (كمقياس الاستثمار في الموارد البشرية)، كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيث يساهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي من خلال العناصر التالية :

- ✓ صنع قوة عاملة أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.
- ✓ توفر فرص عمل من خلال توظيف المدرسيين وعمال المدارس ومطابع الورق والكتب الى غيرها من عمليات التوظيف المرتبطة بالتعليم.
- ✓ تأهيل طبقة من القادة المتعلمين ليحلو محل الأجانب في شتى القطاعات والمشروعات.
- ✓ توفر نوع من التدريب والمهارات الأساسية، والتشجيع على قبول الاتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع.

وعليه يعد رأس المال البشري، مصدر مهم جدا للنمو الاقتصادي واصدق مثال في هذا الإطار هو ما استوحاه تيودور شولتز (Théodore Schultz) من مراقبته لتعافي وتحسين الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي في كلا الدولتين، حيث استوعب "شولتز" إن ما لم تتمكن الحرب من تدميره هو رأس المال البشري المتمثل في خبرة المدراء ومهارات العمال المتراكمة، وهو أساس للنهضة الصناعية بهاتين الدولتين من جديد.

❖ **ثانيا– التقدم التكنولوجي:** [1]

التقدم التكنولوجي هو ثاني أهم مصدر من مصادر النمو الاقتصادي ويمكن أن يتحقق هذا التقدم اما من خلال بناء قدرات ذاتية في تطوير المنتجات وأساليب الإنتاج أو الاستفادة

[1] شوقي جباري، **أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، اطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة2014–2015، ص95

من التقدم التقني الذي يتحقق في بلدان أخرى. وفي كلتا الحالتين يتطلب التقدم التقني لاستثمارات إضافية ومتزايدة إما بشكل سلع تؤدي إلى بناء مؤسسات وقدرات علمية لأغراض البحوث والتطوير، إما بشكل سلع إنتاجية متطورة تقنيا تستورد من بلدان متقدمة.

في هذا المضمار وبالنظر لضعف إمكانيات الاستثمارية بالبلدان النامية فإنها لا تستطيع تحقيق التقدم التقني السريع الذي يساعدها في زيادة إنتاجها وتحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي إن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم الاقتصادي. ولا يعتبر امتلاك التكنولوجيا شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي إذ لو كان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق النمو السريع، لان التكنولوجيا مال عام يمكن الحصول عليه.

وعموما يعتبر التقدم التكنولوجي من وجهة نظر الكثير من الاقتصاديين عنصرا هاما لدفع التنمية الاقتصادية في الدول النامية، لذلك فان استقبال فنون العلم والتكنولوجيا يؤدي إلى تنمية الموارد البشرية فضلا على تطوير الموارد الطبيعية بالشكل الذي يؤدي إلى خدمة التنمية الاقتصادية وضمن هذا السياق يمكن أن يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أبرز طرق الذي يمكن إنتاجها من طرف العالم النامي من اجل الحصول على التكنولوجيا.

❖ **ثالثا–القوة العاملة:**

تمثل القوى العاملة ما يعرف بالفئة النشطة اقتصاديا من السكان، وهي الفئة التي تتراوح أعمارهما بين السن الأدنى والسن الأعلى المسموح به للعمل، وذلك بطبيعة الحال بعد استبعاد ربات البيوت (غير الراغبات في العمل) والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب في المدارس والجامعات والجنود في الثكنات، اي أن قوة العمل تشمل كل العاملين فعلا والعاطلين عن العمل وهم راغبين فيه وقادرين عليه.

وكما هو معلوم فان العمال لا يستاؤون من حيث قدرتهم على الإنتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، هذا الاختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من اعتماد العدد الإجمالي للعمال كمحدد للناتج مؤشر ضعيف، وبدلا من ذلك ينبغي اعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل والتي تعد ناتج للعدد الكلي للعمال ومتوسط رأس المال البشري (الكفاءة) للأفراد العاملين، حيث على سبيل المثال فان خريج الجامعة في الإعلام الآلي يمكنه أن يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية، وبتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كناتج للعدد الإجمالي للعمال في اقتصاد (L) ومتوسط الكفاءة (الرأس المال البشري) للعمال(h) وفق العلاقة التالية :

$$H=L*h.$$

وتبين هذه العلاقة إن الكفاءة الكلية للعمل في الاقتصاد يمكن أن تزيد إما بمساهمة عدد أكبر من العمال في العملية الإنتاجية (زيادة فرص العمل) أو برفع إنتاجية كل عامل باكتسابه مهارات أكثر عبر التعليم الرسمي.

❖ **رابعا-الموارد الطبيعية:**

تمثل وفرة الموارد الطبيعية أحد المحددات الهامة في أي بلد لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفر مصادر الطاقة، مثل البترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، وهذا لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما حدوث نمو اقتصادي بل ان الأمر مرهون بالاستغلال الأمثل لهذه الدرجة الموارد الطبيعية. فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة يؤدي إلى تدني الوضع الاقتصادي، وبالتالي تعاني مثل هذه الدول من لعنة الموارد التي ترسم معالمها العلاقة الكامنة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يكون مستوى النمو الاقتصادي والأداء الحكومي أسوأ ما يمكن، وعليه تصبح هذه الموارد الطبيعية عائقا حقيقيا ومثبطا لتحقيق النمو الاقتصادي التي تصب مثل هذه

الدول لتجسيده ووفقا لنظرية (stapie of théorie of Growth)، فان الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد النفطية والمعدنية يمكنها التغلب على إشكالية نقص الموارد المالية من خلال جذب الشركات الأجنبية لاستغلال مواردها الطبيعية وبناء قطاع للصناعة الاستخراجية، وبمجرد بدء الإنتاج فإن الأرباح المتحصل علبها من هذا القطاع يتم استثمارها في بناء البنية التحتية وكذلك معالجة وإضافة قيمة إلى النفط أو المعادن قبل أن يتم تصديرها إلى الدول الغنية، مما يتيح للدولة تصنيع الموارد الأولية قبل تصديرها وبالتالي فان النتيجة النهائية ستكون تحقيق نمو يعتمد على هيكل اقتصادي متنوع .[1]

المبحث الثالث: نظريات النمو الاقتصادي

حضي موضوع التنمية الاقتصادية، ومن ثم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من طرف العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة، تختلف الواحدة عن الأخرى من جوانب عديدة ومتنوعة، وأبرزها يتمثل في تطور وتغير الحياة الاقتصادية للإنسان. وهذا ما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مختلف مراحل تطور الفكر الاقتصادي، ومن ثم فقد أعطيت له نظريات عديدة، تعكس كل واحدة ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.

المطلب الاول: نظريات النمو الكلاسيكية.

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وعلى رأسهم ادم سميت ودافيد ريكاردو وروبرت مال توس وقد نظروا إلى النمو الاقتصادي أساسا على انه ناتج عن عملية التراكم الرأسمالي، وقد كانت الرأسمالية الحرة هي أهم أساس بنيت عليه فكرة التنمية عندهم، كما اعتمد الكلاسيكي على مبدأ تقسيم العمل الذي في رأيهم يزيد في الإنتاج وبالتالي في التطور والتنمية، وسوف نتناول أفكار الرواد الكلاسيكي كل على حدة.

[1]-المرجع السابق، ص97.

الفرع الأول: نظرية ادم سميث Adam Smith:

يرى ادم سميت انه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فانه يصبح متجددا ذاتيا. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فان تقسيم العمل والتخصيص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول، ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار، وتمهيد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصيص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل. [1]

غير أن ادم سميث يرى انه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو أي انه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو.

ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام الكامل للأرض المتوفرة هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدولة الأخرى. والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية. فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي ونمو السكان، فان تزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية، وتتناقص معدلات الدخل الذي يحصل عليه أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات والوسائل لتراكم رأس مال جديد.

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو David Ricardo:

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز رواد المدرسة الكلاسيكية ولقد اقترن اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، ويرى أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة وانه لم يعطي

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة' (الجزائر –مصر–السعودية) –دراسة مقارنة خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013–2014، ص17.

أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة. [1]

كما قام "دافيد ريكاردو" بإعطاء الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادا إلى أفكار "سميث"، حيث يعتبر حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، وذلك بسب المردودية المتناقصة في قطاع الزراعة وحسب "ريكاردو" فان نوعية الأراضي غير متساوية، وبقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية اقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح، وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، ونظرا لكون الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الريع إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.

يعطى كذلك "دافيد ريكاردو " أهمية العوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما أن في ذلك كل من العوامل الفكرية والثقافية والأجهزة التنظيمية في المجتمع، والاستقرار السياسي، وكذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.

الفرع الثالث: نظرية توماس مال توس:

لا تعتبر أفكار "توماس مال توس" حول النمو الاقتصادي اقل شانا منها لدى "ادم سميث"، إذا أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وبين انه وجب أن يزيد نمو الناتج في

[1] ضيف احمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، سنة2014-2015، ص17.

الاقتصاد المحلي على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو ايجابي حقيقي وليس مجرد نمو ظاهري لو زاد معدل نمو السكان على معدل نمو الناتج في الاقتصاد المحلي. [1]

ويعتبر "توماس مال توس" أول من أدرج النواحي الأخلاقية والعوامل الدينية ضمن عوامل النمو، حيث أن التمسك بتعاليم الدين يؤثر على الأفراد ويدفعهم إلى العمل والجد، وبالتالي ارتفاع إنتاجية عنصر العمل كما يؤكد على أهمية عامل الاستقرار السياسي في الدولة، بحكم انه يخلق الأمان والاطمئنان لدي الأفراد وينصب تركيزهم على العمل فقط.

ويؤكد "مال توس" أن النمو السكاني يكون تأثيره ايجابيا على النمو الاقتصادي إذا كان يخلق زيادة في الطلب الفعال، وللوصول إلى معدلات عالية من النمو الاقتصادي يبرز "مال توس" انه يوجد معدل للادخار الذي لا يؤثر سلبا على الاستهلاك من جهة، ويعتبر مقابل أقصى مستوى للاستثمار من جهة أخرى وهو المعدل الأمثل للادخار لكن زيادة معدل الادخار عن هذا المستوي تؤدي إلى الحد من الإنفاق الاستهلاكي بشكل يحول من نمو جانب العرض وبالتالي الحيلولة دون تطور مستوى الاستثمار.

كما انه يشير انه بحكم أن عامل الأرض ثابت، فان الزيادة السكانية تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأرضي الزراعية وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي، وعلى هذا الأساس فهوا يدعو إلى استغلال العامل التكنولوجي الذي من شانه تحسين ورفع إنتاجية عنصر العمل، وبالتالي تواصل عملية الإنتاج رغم ارتفاع عدد السكان.

ويعتبر "مال توس" بأفكاره السابقة الذكر من أبرز مساهمي الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أضاف أن زيادة عدد السكان ترفع من عرض العمل الذي يؤدي إلى

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة** الجزائر 2001- 2009 مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: نقود ومالية جامعة دالي ابراهيم-الجزائر-سنة 2009-2010، ص96.

خفض الأجور إلى مستوى الكفاف، هذا الأخير الذي يدفع عجلة النمو الاقتصادي بحكم انه يعتبر تخفيضا لتكلفة عنصر العمل.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي عند الكينزيين

بعد الأزمة الحادة التي عرفها العالم الرأسمالي سنة 1929 والتي أعقبها ركود اقتصادي خلال الفترة الممتدة من 1929 الى 1933، وضع كينز نظريته المشهورة سنة 1936 والتي شكلت منعطفا كبيرا في الفكر الاقتصادي، حيث وضع عددا من الأسس الجديدة التي من شأنها معالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي.

ولقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي، في الوقت الذي اهتم فيه الاقتصاديون السابقون له بالاقتصاد الجزئي حيث اهتموا بتخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.

كما أوجد علاقة بزيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق عليها مصطلح المضاعف وبالنسبة إليه التسيير التلقائي لاقتصاد السوق ينطلق من حتمية البطالة وهذا راجع لمفهوم الجمود الاسمي La *rigidité* الذي يسد تصحيح الأسعار والأجور من جهة وكذا غياب التنسيق بين الأعوان الاقتصاديين وانحياز الطلب الفعال من جهة أخرى يعيق الوصول إلى تحقيق التشغيل الكامل.

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تلخص أساسا في أطروحات كل من "هارود ودومار" رغم أننا نلمس اختلافا كبيرا بين هذين الكاتبين. فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كمخزون لرأس المال، ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال.

- **نموذج هارود دومار** (*Harrod–Domar*).

يعتبر هذا النموذج كامتداد للفكر الكينزي الجديد إذ حاولا هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، ويعتبر توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن

الكينزية الستاتيكي، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان، وقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، حيث طرح هارود السؤال التالي: إذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار(المعجل) فما هو معدل النمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد؟ وبعبارة أخرى هل يمكن للاقتصاد أن ينمو بمعدل مستقر إلى الأبد.[1]

لقد أعطى نموذج "هارود–دومار" أهمية كبيرة للاستثمار ودوره في حركية النمو، وحسب رأيهما فإن مشكل الرأسمالية يتمثل في أزمة البطالة وبالتالي قاما بمحاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل.[2]

إن النمو في نموذج "هارود– دومار" يرتبط بصورة مباشرة بنسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج، ونستطيع تكوين النموذج البسيط للنمو الاقتصادي انطلاقا من[3]:

– الادخار (s)يكون نسبة من الدخل y أي :

$$S = sy.....(1)$$

– الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K والذي يمكن تقديمه على النحو التالي :

[1] – مدحت القريشي " **التنمية الاقتصادية (نظريات ومسائل) جامعة البلقاء التطبيقية السلط/ الاردن الطبعة الاولى 2007 ص74.**

[2] – عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2004/1990)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستار في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر سنة (2007/2006) ص 33.

$$I = \Delta K.....(2)$$

وبما أن الرصيد الكلي لرأس المال k له علاقة بالدخل الإجمالي أو الناتج y ، فإن k تكون:

إما: $k = \frac{K}{Y} \rightarrow (3)$ أو $k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \rightarrow (4)$

ومنه: $\Delta K = k\Delta Y \rightarrow (5)$

وبما أن الادخار الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار I أي:

$$I = S \rightarrow (6)$$

ولدينا من المعادلة (1) $S = sY$ وبالاعتماد على المعادلة (2) و(5)نجد أن:

$$I = \Delta K = k\Delta Y.....(7)$$

ونستطيع كتابة المساواة (6)على النحو التالي:

$$S = sY = k\Delta Y = \Delta K = I \rightarrow (8)$$

وببساطة تكون:

$$sY = k\Delta Y \rightarrow (9)$$

وبقسمة طرفي المعادلة(9)على Yثم على Kيكون المعدل المطلوب للنمو GW هو:

$$GW = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k}.....(10)$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج "هارود– دومار".

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال).

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج:

$$\Delta Y/Y = s/k - n.....(11)$$

أي أن: معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/ معامل رأس المال) – معدل نمو السكان.

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه: علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار وعلاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

وانطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي:

سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وإما لارتفاع معامل (رأس المال/ الناتج) وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحقيقة أن جميع هذه الظروف مجتمعة متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت تمثل عثرة أمام خططها التنموية، في حين نجد على العكس من ذلك كله في الدول المتقدمة حيث ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار القومي، نتيجة ارتفاع الدخل، وانخفاض معامل (رأس المال/الناتج).

وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وكذلك انخفاض معدلات النمو السكاني نتيجة سياسات الحد من النسل.

ولتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية فإن ذلك يتطلب معدلات ادخار عالية جدا، أي تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية).

في نموذج "هارود–دومار" ينمو السكان والقوى العاملة بمعدل تناسبي ثابت مستقل عن القوى الاقتصادية الأخرى ويطلق عليه n. صافي الادخار والاستثمار يمثلان جزءا ثابتا من الناتج الصافي الذي يطلق عليه s أي نسبة ميل الادخار. أما التكنولوجيا فيمكن وصفها بواسطة معاملين ثابتين هما:

- القدر اللازم من العمل لإنتاج وحدة واحدة من الناتج.

- القدر اللازم من رأس المال لإنتاج وحدة واحدة من الناتج والذي يرمز له بالرمز v. وهو معامل الاستثمار، أما نسبة النمو المرغوب فيه فهو يعكس التوازن الساكن إلى توازن ديناميكي بعبارة أخرى.

$$G_w = \frac{S}{V} = n$$

وبافتراض أن vو sثابتين نحصل على نمو متوازن معدل (عند نسبة ثابتة).

المطلب الثالث: النظريات النيو كلاسيكية.

الفرع الأول: نموذج سولو "Solow ".

ويعد هذا النموذج امتدادا لنموذج "هارود–دومار"، بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي. غير أن "سولو" يضيف عنصر أخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهوا عنصر العمل، إضافة إلى عنصر ثالث أخر وهو المستوى التكنولوجي. كما وعلى العكس من نموذج "هارود–دومار" يفترض "سولو" تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير وافتراض ثبات غلة الحجم للعنصرين معا في الأجل الطويل، لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو. كما أن مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج إطار النموذج ويكون مستقلا عن باقي العوامل. ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج cub–douglas، وحسب هذا النموذج فان النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية: [1]

*حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني أو التعليم.

*حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار.

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، سنة2010–2011، ص16.

*حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

وحسب هذا النموذج، عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة في التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة في معدل نمو الناتج المحلي. إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصاديات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية، مقارنة بتلك الاقتصاديات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي تكون منخفضة بسبب انخفاض الدخول بها.

الفرع الثاني: نظرية شوم بيتر.

يعتبر شوم بيتر من أبرز الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بالنمو الاقتصادي واعتبروا ان النمو الاقتصادي يصل بسرعة الى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما يرى ان للعوامل الفنية والتنظيمية دور مهم في عملية النمو وبالتالي فالنمو هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة على شكل استثمارات جديدة، تؤدي الى زيادة ملموسة في الدخل الوطني.

تتضمن نظرية النمو ل شوم بيتر على ثلاثة عناصر وهي الابتكار والائتمان المصرفي، وذلك لان الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس عن طريق الادخار، مما يؤدي الى زيادة عدد المنظمين وبالتالي زيادة حصة الارباح عن الاجور في الدخل بسبب التغييرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار ويتطلب هذا الامر مجموعة من الاشخاص هو المنظم لكي يحرك ويدفع الاشياء الى الامام، ويرغب بشدة في تحسين الدخل وتتوفر لدى المنظم اهداف اكبر من ذلك بكثير مثل: التغلب على الاخرين في المعركة الاقتصادية التنافسية والرغبة في خلق شيئا جديد، عن طريق تجديد المنتجات فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، احدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم راس المال القائم أي على اساس الموازنة بين الايراد الحدي لإنتاجية راس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، والاخر يحدث

تلقائيا وهو المحدد الاساسي للنمو في الاجل الطويل، ولا يرتبط بالتغييرات في النشاط الاقتصادي، وانما يحدده للابتكار والتجديد. [1]

المطلب الرابع: نماذج النـمو الحديثة (الداخلي).

الفرع الاول: نموذج رومر1986

يوفر النموذج المقترح من طرف رومر 1986، وجهة نظر بديلة للنمو طويل الأجل وهو نموذج بسيط يعتمد بالإضافة إلى الادخار والاستثمار وتراكم رأس المال (النماذج النيو كلاسيكية)، على إدخال عامل تراكم المعرفة، وبالتالي يستبعد نموذج رومر فرضية التطور التكنولوجي الخارجي، والمعرفة حسب رومر شكل أساسي من أشكال رأس المال وهي تتسم بخاصية السلعة العامة، واستند رومر في ذلك على أعمال *(Arrow 1962)* (*SHeshinski1967*)، بإعادة بحث فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة مرة أخرى.

في نموذج رومر جزء من المعارف له خاصية السلعة العمومية ولكن يجب على المؤسسات أن تدفع للحصول على حق إنتاج السلع المكتشفة حديثا، فإنتاج المعارف له مردود خاص لأن إنتاج المعارف يحسن من فعالية البحث، ومنه فإعانات البحث تسمح بمسارعة النمو الاقتصادي.

يعتمد رومر في نموذجه على مخزونين مترابطين هما: مخزون رأس المال المادي، ومخزون المعرفة المتولد عنه، فمع ثبات إيرادات المخزونين أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو ذاتي طويل الأجل وثابت معتمدا على العوامل التي تحكم الميل الحدي للادخار، إذ أنه

[1] عدة اسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران02، 2015.2016، ص87.

بزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي يتحقق المزيد من التراكم الذي يحقق بدوره نموا أكثر ارتفاعا.[1]

سلم رومر بأن التقدم التكنولوجي في الصناعة يتطلب نشاطا جماعيا بهدف الربح مؤلفا من مركبتين مختلفتين:

تصاميم محددة متجسدة في منتجات يمكن تسجيل براءات اختراعها لإبعاد الشركات المنافسة عن ممارسة النشاط نفسه، بالاضافة إلى المعرفة المتعلقة بهذه التصاميم والتي تعد أساسا ملكية عامة. لا تكفي اليد العاملة ورأس المال لإبداع تصاميم جديدة، إذ يجب تكريس رأس المال البشري لهذه المهمة. ويصبح رأس المال البشري منتجا أكثر من خلال تفاعله مع مخزون المعرفة الذي يضم المعرفة المتعلقة بكل التصاميم السابقة بالإضافة إلى المعرفة العلمية. فكلما ازدادت المعرفة أصبحت جهود البحث والتطوير المعتمدة على رأس المال البشري منتجة أكثر. كلما ازداد رأس المال البشري الذي ينعم به اقتصاد ما، ازداد حجم المنتجات التي تزيد في الإنتاجية، وازداد حجم المخزون المعرفي، مما يسمح باستمرار النمو الاقتصادي على وجه متزايد.

تعجز الأنظمة الاقتصادية الفقيرة برأس المال البشري عن تنسيق تفاعل مماثل بين رأس مالها البشري وبين مخزون المعرفة التصميمية، ولهذا لا تستطيع هذه الأنظمة متابعة إنتاج التجهيزات الضرورية للنمو السريع.[2]

ونموذج رومر مبني على دالة إنتاج من نوع "كوب – دوغلاس" ذات نفس الخصائص لدالة الإنتاج للنموذج النيو كلاسيكي وتأخذ الشكل التالي:

$$Y_i = A(K_i)^{\alpha}(KL_i)^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (1) \quad \text{مع} \quad 0\langle\alpha\langle1$$

[1] – المرجع السابق، ص20

[2] – فريدريك م. شرر، تعريب على أبو عمشة " **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**" مكتبة العبيكان طريق الملك فهد الرياض السعودية. ط1 2002، ص55.

حيث:

Y_i: مستوى الإنتاج في المؤسسة (i) .

L_i, K_i: حجم العمل ورأس المال المستخدم في كل مؤسسة.

K: مخزون رأس المال الكلي.

A: عامل مشترك بين جميع المؤسسات وهو يمثل التقدم الفني أو المعرفة، وهو دالة لمخزون رأس المال الكلي.

وبوضع:

$$\boldsymbol{k = {K}/{L}, k_i = {K_i}/{L_i}, y_i = {Y_i}/{L_i}}$$

وبعد وضع $\boldsymbol{k_i = K, y_i = Y}$ ن

جد أن الناتج المتوسط لرأس المال هو:

$$\boldsymbol{{y}/{k} = A.L^{1-\alpha} \Rightarrow {y}/{k} = f(L) \ldots\ldots\ldots (2)}$$

أما الناتج الحدي الخاص لرأس المال بفرض ثبات كل من K و L فهو:

$$\boldsymbol{{\partial Y_i}/{\partial K_i} = A.\alpha.L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots (3)}$$

(بعد وضع $k_i = k$)

ويتضح من خلال المعادلة (3) أن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L، وغير مرتبط بـ K، وبالتالي نستنتج أن تراكم المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية.

كما نلاحظ أيضا أن الناتج الحدي الخاص لرأس المال أقل من الناتج المتوسط لأن $(0<\alpha<1$.)

وبعد تعظيم دالة المنفعة بمرونة الإحلال غير الزمنية أو مرونة التبادل داخلية الزمن:

$$\boldsymbol{U(C) = \frac{C^{1-\theta}}{1-\theta} \ldots\ldots\ldots (4)}$$

باستعمال طريقة التعظيم الديناميكي لها ميلتون تحت القيد:

$$da/dt = a^{*} = W + ra - c - na.$$

حيث: W تمثل الأجر، و a يمثل أصول الفرد، و r تمثل مردودية الأصل.

نتحصل في الأخير على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز g_c بالعبارة التالية:

$$\boldsymbol{g_C = \left(\frac{1}{\theta}\right)(A\alpha L^{1-\alpha} - \delta - \rho) \ldots\ldots (5)}$$

حيث: $1/\theta$ مرونة الإحلال لدالة المنفعة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج المتوسط، نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط التالي:

$$\boldsymbol{g_{CP} = \left(\frac{1}{\theta}\right)(AL^{1-\alpha} - \delta - \rho) \ldots\ldots (6)}$$

وبما أن $\alpha < 1$ فهذا يعني أن $g_C < g_{CP}$.

وعلى أساس هذا التحليل، يمكن الحصول على معدل النمو الاجتماعي الأمثل (الأعظمية الاجتماعية) بمعنى الحصول على المساواة التالية: $g_C = g_{CP}$ عن طريق تدخل السلطات العمومية والذي يأخذ شكل فرض ضريبة أو تقديم إعانة.

الفرع الثاني: نموذج بارو (1990).

انطلق بارو في نموذجه من فكرة ان النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، اذ تلعب النفقات الحكومية دور المحرك للنمو الاقتصادي، حيث تزيد هذه النفقات من فعالية النشاط الإنتاجي للمؤسسات الخاصة بشكل يؤدي الى الزيادة من حجم الاستثمار الخاص،

مما يساهم في زيادة الضرائب، أي زيادة في مداخيل الحكومة التي تؤدي في نهاية المطاف الى زيادة الانفاق الحكومي كما اعتبر بورو ان للنفقات العامة اثران متعاكسان: [1]

- **الأول:** راس المال يزيد من انتاجية راس المال الخاص، ويبطل أثر الغاء إنتاجية الحدية بزيادة الدخل.
- **الثاني:** الضريبة لها أثر منخفض على هذه الإنتاجية كون انها تنقص من دخل المؤسسات الناتج عن العملية الإنتاجية. اما بالنسبة لفرضيات النموذج والصيغة العامة له فهي كلاتي:

✓ دالة تنطوي على مخرجين هما: راس المال والانفاق العمومي المنتج

$$\boldsymbol{y(t) = AK(t)^{1-\alpha}.g(t)^{\alpha}}$$

حيث ان:

G : معدل الانفاق العمومي الفردي المحدد بمعدل الضريبة τ

K : راس المال الفردي.

✓ تفرض الدولة ضرائب τبمعدل الثابت، حيث ان العوائد العامة محددة ب:

$$\boldsymbol{g(t) = \tau.y(t)}$$

✓ عدد السكان ممثل بحجم اليد العاملة، ومعدل النمو السكاني معدوم حيث:

$$\boldsymbol{\frac{DL(t)}{L(t)} = n = 0}$$

✓ يبحث الفرد الاقتصادي عن التعظيم دالته الاستهلاكية من الشكل:

$$\boldsymbol{\mu = \int_0^{+\infty} e^{-\rho t}\ \frac{c(t)^{1-\sigma}}{1-\sigma} dt}$$

حيث ان:

ρ : يمثل معدل التفضيل للزمن الحاضر.

σ: يمثل مرونة الاحلال الزمنية.

[1]–حسيب سهيلة، **دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، سنة2021، ص124.

C : الاستهلاك الفردي.

- ✓ بما ان الدولة تحتفظ بجزء من الإيرادات فان $(1-\tau)$ هو الغلاف المالي المخصص للاستهلاك والاستثمار العام.
- ✓ المعادلة الديناميكية للتراكم الراس المالي معطاة ب:

$$\mathbf{DK(t)= (1-\tau)\ y(t)- c(t)}$$

ومنه إشكالية التوصيل للقيمة المثلى:

$$\frac{Dc(t)}{c(t)} = \frac{1}{\sigma}[(1-\tau).pmk - \rho]$$

حيث ان: pmk هي الإنتاجية الحدية لراس المال.

بالتعويض والتبسيط والقيام بمجموع من العمليات الحسابية نتوصل الى الشكل العام للنموذج:

$$\boldsymbol{pmk = (1-\tau)(1-\alpha)AK^{-\alpha}\ n^{\alpha}}$$

أثر إيجابي للإنفاق العمومي

أثر سلبي للضرائب

ومنه فان معدل النمو الاقتصادية يكون:

$$\frac{\boldsymbol{Dc(t)}}{\boldsymbol{c(t)}} = \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\sigma}}[(\mathbf{1-\tau})(\mathbf{1-\alpha})\boldsymbol{A}^{\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{1-\alpha}}}.\boldsymbol{\tau}^{\frac{\boldsymbol{\alpha}}{\boldsymbol{\alpha-1}}} - \boldsymbol{p}]$$

ويرى بارو انه لابد على السلطات ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشأة القاعدية وذلك من اجل تحقيق معدلات نمو أمثلية، وذلك باتباع سياسة اقتصادية ناجحة تعتمد على تثبيت حجم النفقات العمومية المثلى والتي تضمن حضور وفرات خارجية موجبة أكبر من تأثيراتها السلبية.

الفرع الثالث: نموذج لوكاس"Lucas"1988:

ارجع لوكاس تباين معدلات النمو بين الدول الى الاختلاف الذي شهده مستوى تراكم راس المال البشري لديها، كما ربط مخزون راس المال البشري مستوى الاقتصاد حيث ان

المجتمعات المتطورة تحوي افرادا يتمتعون بمخزون راس المال جيد، وتوجه النمو الى ديناميكية تراكم هذا المخزون من خلال تخصيص الافراد للوقت اللازم والكافي قصد تجميع المعارف ما يقود في النهاية لتطوير راس مالهم البشري. [1]

حيث بني هذا النموذج على جملة من الفرضيات كما يلي:

- يعتبر" R. Lucas" ان الاقتصاد مشكل من القطاعين يخصص الأول لإنتاج السلع والثاني لتكوين راس المال البشري.
- كل الاعوان أحادية أي لا يوجد تباين في المردود الفردي المبذول في الدراسة ولا في الاختيارات التربوية، كما ان عدد الاعوان يساوي N.
- الفرد يتعلم بنفسه مستعملا الوقت والمهارة المكتسبة، اذن يعطي تراكم راس المال البشري للفرد بالقانون التالي:

$$\boldsymbol{h_i = \beta(1-\mu)h_i} \quad \dots(\mathbf{01})$$

حيث ان h: يمثل مخزون الراس المال البشري للفرد h (i) تغيره، $(1-\mu)$ الوقت المبذول من طرف الفرد للدراسة و β هو مقدار الفعالية.

يمكن التعبير عن انتاج السلع بدالة الإنتاج من الشكل " COBB–Douglas" المقدمة كتالي:

$$\boldsymbol{y_i = AK_i^{\beta}.(\mu.h_i)^{1-\beta}} \dots..(\mathbf{02})$$

حيث ان:

y_i : منتوج الفرد .(i)

k_i : راس المال العيني.

[1] – زكاري محمد، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2012**، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة2014، ص71.

يرتكز هذا النموذج على الفرضية ان لكل عناصر الإنتاج مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

ان التمثيل الموسع لاس المال يحتوي على راس المال العيني وراس المال البشري، كما ان كل تساؤل متعلق بظهور النمو داخلي يطرح بالضرورة مشكل تكوين راس المال البشري الذي لا يتناقص حين تراكمه.

فدالة الإنتاج المقدمة في العلاقة رقم (2) تضمن ثبات المردودية السلمية وعليه ضمان النمو المحمي ذاتيا رغم ان راس المال العيني يدخل في انتاج راس المال البشري، اذن يعتبر الاستثمار في راس المال العيني بنموذج Lucas" الجزى غير المستهلك في الإنتاج.

$$\boldsymbol{k_i = y_i - c_i} \ \ldots\ldots (\mathbf{03})$$

في هذا النموذج معدل النمو للتوازن غير الممركز امثلي حيث ان المردودية الحدية للاستهلاك تساوي الى β (في غياب الخارجي " Externalité " وبدون مردودية السلمية المتزايدة)، نجد أن:

$$g_e = g_0$$

أدمج لوكاس في الشكل المطبق سابقا الخارجية الناتجة من مستوى راس المال البشري على نشاط الإنتاج، مبررا هذا بفرضية ان كل عون أكثر فعالية إذا احيط بشخص فعال مهما كان مستواه الخاص لراس المال البشري، فتصبح دالة الإنتاج على الشكل الاتي:

حيث ان:

$$y_i = AK_i^{\beta}.(\mu.h_i)^{1-\beta}.(h_\alpha)^{\gamma} \quad \ldots\ldots (04)$$

y : شدة الخارجية تغير بحساسية ما يعطى شكلا جديدا لدالة الإنتاج.

h_α : متوسط راس المال البشري للأفراد الاخرين.

لتحقق التوازن نفترض ان$h_\alpha = h_i$، لان كل الافراد أحادية افتراضا (الرفع من مستوى المهارة لا يسمح بتطوير فعالية الفرد الخاصة فحسب بل حتى فعالية الاخريين).

في هذه الحالة معدل النمو للتوازن غير الممركز اعظمي ويعطى بالعبارة التالية:

$$g_i = \left[\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta}\right].\sigma.(\beta-\theta)$$

$$g_0 = \sigma.\left[\frac{1-\beta+\gamma}{1-\beta}(\beta-\theta)\right]$$

إذا نلاحظ ان:

- عدد الافراد (N) لا يتدخل لان راس المال البشري يبقى سلعة خاصة.
- أكبر g_0 من g_i ما يبرر تدخل السلطات العمومية (كان تأخذ على عاتقها التكفل بالتعليم).

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لبعض الأسس النظرية لمفهومي الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي، وعرضنا بعض الدراسات السابقة التي اكدت على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والصناعة التحويلية.

اتضح لنا ان معظم الدراسات الاقتصادية للعلاقة بين الصناعة التحويلية والنمو الاقتصادي، اثبتت مدى مساهمة صناعة التحويلية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق الدراسات التطبيقية للعديد من الدول العالم، المتقدمة منها والمتخلفة، رغم اختلاف التقديرات والنتائج.

من اجل استمرارية عائد الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي لابد من البحث لتحديد اهم المتغيرات الاقتصادية لصناعة التحويلية التي تأثر على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

تمهيد الفصل الثاني:

بعد أن تم التعرض في الإطار النظري الى ابراز المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والصناعة التحويلية، يمكن التطرق الى الجانب التطبيقي الذي يهدف الى قياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على اختبار فرضيات الدراسة، والتوصل الى معرفة مدى مساهمة الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

لذا تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

-**المبحث الأول:** واقع الصناعات التحويلة في الجزائر خلال فترة (1990/2020).

-**المبحث الثاني:** دراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990/2020).

المبحث الأول: واقع الصناعات التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2020/1990).

يتطلب تشخيص واقع الصناعة التحويلية في الجزائر الوقوف عند مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات، وإلقاء نظرة على منتجات هذه الصناعات والقيمة المضافة التي تقدمها بالإضافة الى تأثيرها على الاقتصاد الوطني ومعدلات النمو الاقتصادي في البلد.

المطلب الأول: تطور انتاج الصناعة التحويلية.

يتضمن الديوان الوطني للإحصائيات للصناعة التحويلية، عدد من قطاعات الصناعة، والجدول الموالي يوضح تطور القيمة المضافة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لصناعة التحويلية.

الجدول رقم (01-02): القيمة المضافة للصناعات التحويلية ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لسنوات مختارة خلال الفترة (2000-2019).

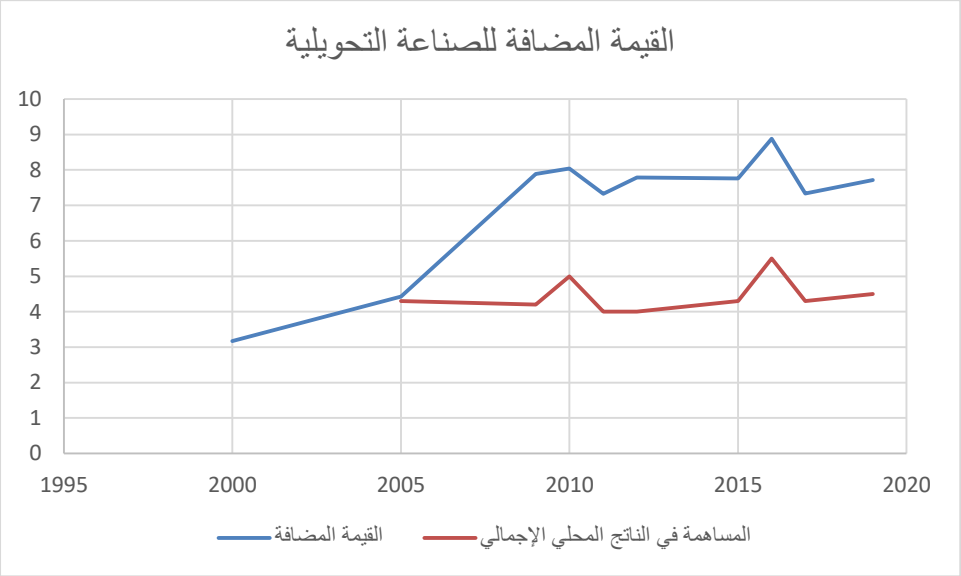
(مليون دولار بالأسعار الجارية)

السنوات	2000	2005	2009	2010	2011
القيمة المضافة	3.169	4.426	7.889	8.036	7.324
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي٪	3.07	4.3	4.2	5	4

السنوات	2012	2015	2016	2017	2019
القيمة المضافة	7.785	7.760	8.884	7.339	7.717
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي٪	4	4.3	5.5	4.3	4.5

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

منحنى (01-02): يوضح قيمة المضافة للصناعة التحويلية ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ان نسبة الصناعات التحويلية بلغت قيمتها المضافة الى حوالي 3.169 (مليون دولار امريكي) سنة 2000، واستمرت في الارتفاع لتصل الى 8.036 (مليون دولار امريكي) سنة 2010، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 5٪، لتستقر خلال الفترة من (2011-2015) التي بلغت قيمتها المضافة حوالي 7.324 الى 7.760 (مليون دولار امريكي)، بحيث ارتفعت لتصل الى 8.884 (مليون دولار

امريكي) سنة 2016، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 5.5٪ اذن هي اكبر قيمة حققتها الجزائر في ناتج الصناعة التحويلية خلال الفترة (2020/2000)، اذن نلاحظ تراجع القيمة المضافة سنة 2017 الى 7.339 (مليون دولار امريكي)، أي بنسبة مساهمة 4.3 ٪، حيث انها تراجعت بنسبة 1.2٪ وهذا راجع لعدم صرامة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

وهذا بالنظر الى ان النمو في القيمة المضافة للصناعة التحويلية الذي شهدته الاقتصاديات والصناعات الناشئة منذ 2005 ارتفعت نسبة المساهمة من 4.3 ٪ الى 5.5٪ لعام 2016، أي انها تتضاعف القيمة مقارنة بسنوات أخرى، ما أدى الى نمو اقتصادي مستدام في العديد من البلدان النامية، ويمكن من خلال تطوير لاقتصاد وعمل نهضة في مختلف القطاعات، كالذي يمكن الحصول عليه من خلال قطاع الصناعات التحويلية.

المطلب الثاني: تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر.

أشارت الدراسات الحديثة الى ضرورة التغيير أي التحول من أنشطة منخفضة الإنتاجية الى أنشطة عالية الانتاجية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع ومرتفع ومستدام، نظرا لزيادة نسبة الصناعات التحويلية في الصادرات السلعية وتزايد معدلات نموها تحقق نموا اقتصاديا مرتفعا، كما ان هذا التغير ليس ضروريا فقط لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وانما لتخفيض مستوى الفقر وتوفير فرص التوظيف، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين نمو الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، وتنمية فرص العمل في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات.

ويوضح الجدول التالي تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010).

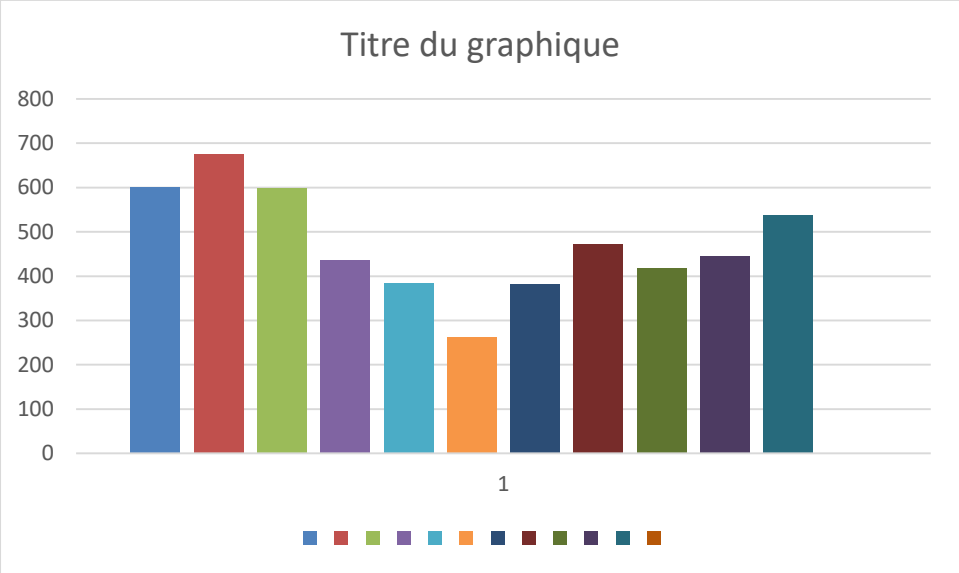
الجدول رقم (02-02): تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر خلال الفترة (2020/2010).

(الوحدة: مليون دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صادرات	538	444.3	418.1	472.6	382.7	262.3
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	
صادرات	384.9	435.6	597.5	674.6	601.4	

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل (01-02): تطور صادرات الصناعة التحويلية



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على: ONS.

نلاحظ من خلال الجدول ان الفترة من (2010/2020) عرفت تزايد معدل تصدير الصناعات التحويلية حيث بلغت صادرات القطاع الصناعة التحويلية اعلى قيمة لها ب: 538 (مليون دولار امريكي)، سنة 2010 لتأخذ بعدها منحنى تنازلي الى غاية سنة2015، حيث بلغت 262.3 (مليون دولار امريكي)، ما يفسر ضعف شديد لقطاع الصناعة

التحويلية وعجز عن تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني فضلا عن التصدير، ومن أسباب التراجع إعادة هيكلية القطاع الصناعي وخوصصة العديد من المؤسسات الصناعية العمومية ما أدى لتراجع الإنتاج في الصناعة التحويلية.

المطلب الثالث: أهمية الصناعة التحويلة في الجزائر.

مؤشر النمو لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فان المعطيات التي يقدمها تكون أكثر دلالة في شرح الفروع، والجدول الموالي يوضح تطور الاقتصاد الجزائري.

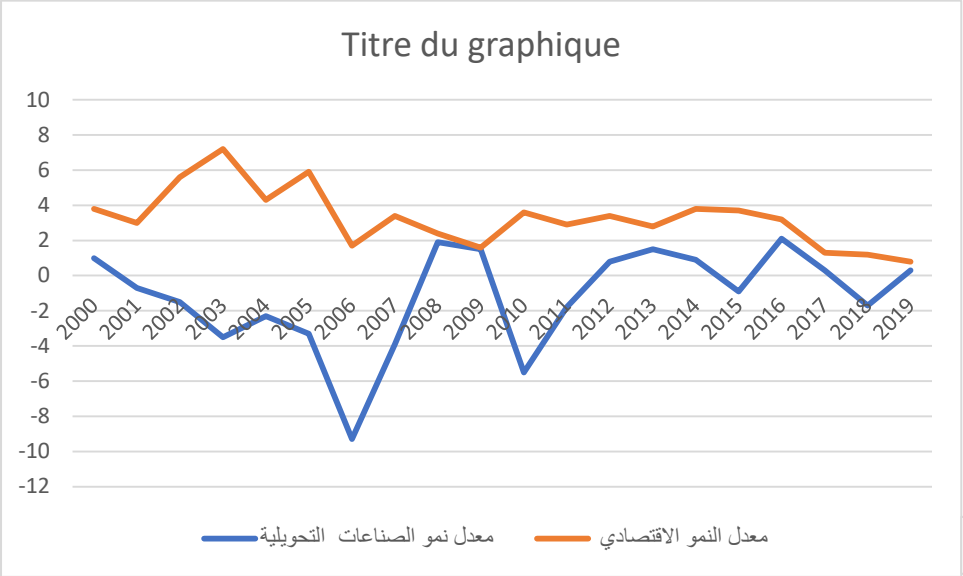
الجدول رقم (03-02): تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2020/2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الصناعة التحويلية	1	-0.7	-1.5	-3.5	-2.3	-3.3	-9.3	-3.9	1.9	1.5
معدل نمو الاقتصاد الوطني	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو الصناعة	-5.5	-1.8	0.8	1.5	0.9	-0.9	2.1	0.3	-1.7	0.3

التحويلية										
معدل نمو الاقتصاد الوطني	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات **ONS**

المنحنى (02-02): يمثل معدلات نمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات ONS.

نلاحظ من خلال الجدول تذبذب في معدلات نمو الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة حيث ان معدلاتها كانت اقل من معدلات النمو الاقتصادي خلال سنوات 2000، 2007، 2010، أي ان الصناعات التحويلية اثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال السنوات المشار اليها سابقا، غير ان تأثير نمو الصناعة التحويلية كان إيجابيا بشكل ملحوظ خلال سنوات(2016/2013/2008) التي سجل فيها القطاع معدلات نمو تفوق 3٪، ويمكن القول ان معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر عموما خلال هذه الفترة لم تكن في المستوى المطلوب او المرغوب، وهذا راجع لضعف التحكم في تكنولوجيا الحديثة وتجهيزات الصناعة اللازمة ومشاكل التمويل.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي خلال فترة (2000/1990).

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف بالمتغيرات المستعملة في الدراسة ومصادر البيانات، وفي الأخير سنقوم ببعض الاختبارات على النموذج.

المطلب الأول: نموذج ومتغيرات الدراسة.

من خلال ما تم معالجته في الفصل السابق وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية وكذا الدراسات السابقة لقياس أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر، قمنا بجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من البنك الدولي للبيانات، والديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، من الفترة الممتدة بين 1990 الى غاية 2020.

حيث ان متغيرات الدراسة ستكون كما يلي:

بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في:

GDP : معدل النمو الاقتصادي.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة فتتمثل فيما يلي:

NI : معدل نمو الصناعة التحويلية.

IX : معدل صادرات الصناعة التحويلية.

I : تكوين راس المال الثابت.

β_0: معلمة ثابت.

β_1: معلمة معدل نمو الصناعات التحويلية.

β_2: معلمة معدل الصادرات الصناعة التحويلية.

β_3: معلمة معدل راس المال الثابت.

U_T : المتغير العشوائي.

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 IX + \beta_3 I + U_T$$

وتم بناء هذا النموذج بناءا على دراسات سابقة وسنستعين في هذه الدراسات على البرنامج الاحصائي Eviews10 في معالجة المتغيرات واختبارها.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

بناء على الجانب النظري المذكور سابقا سنحاول عرض النتائج في هذا المطلب بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.

اولا: دراسة الإستقرارية:

اول خطوة نقوم بيها هي اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتي تعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك، حيث يعتبر اختبار جذر الوحدة اهم طريقة في تحديد درجة استقرارية

السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها، وفي هذا الإطار نستخدم اختبارين هما (Augmented Dickey–Fuller)، واختبار (Phillip– perron) كما هو موضح في الجدولين التاليين:

الجدول رقم (04–02): نتائج اختبار الاستقرارية ADF.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level			
		GDP	NI	IX	I
With Constant	t-Statistic	-2.3700	-2.8968	-4.5254	-3.8325
	Prob.	***0.1586***	***0.0576***	***0.0012***	***0.0067***
		n0	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0723	-2.9022	-4.4610	-4.0916
	Prob.	***0.1308***	***0.1759***	***0.0068***	***0.0160***
		n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.0245	-2.3718	-2.8529	-1.0967
	Prob.	***0.2677***	***0.0194***	***0.0059***	***0.2403***
		n0	**	***	n0
		At First Difference			
		d(GDP)	d(NI)	d(IX)	d(I)
With Constant	t-Statistic	-8.7858	-4.9027	-8.0809	-6.0481
	Prob.	***0.0000***	***0.0005***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-9.0152	-4.8403	-7.9775	-7.9802
	Prob.	***0.0000***	***0.0029***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-8.9415	-4.9539	-8.2289	-5.9756
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

الفرضية التي سنقوم باختبارها انطلاقا من الجدول أعلاه وباستخدام (ADF)

$$\begin{cases} H_0: \text{غير مستقرة بوجود جذر الوحدة} \\ H_1: \text{مستقرة لا يوجد جذر وحدة} \end{cases}$$

بما ان الاحتمال الخاص بجذر الوحدة في كل من سلسلة المتغيرات (NI،GDP) أكبر من مستوى معنوية 5٪، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة معناه يوجد جذر وحدة في هذه المتغيرات، معناه هذه المتغيرات (السلاسل الزمنية) غير مستقرة في المستوي، بينما نلاحظ ان الاحتمال الخاص بجذر الوحدة للمتغيرات (I،IX) اقل من مستوى معنوية 5٪، اذن نقبل الفرضية البديلة ونرفض الصفرية أي ان السلسلتين (I،IX) مستقرتين في المستوي ولجعل السلاسل التالية (NI،GDP) مستقرة نستخدم الفروق من الدرجة الأولى، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان احتمال جذر الوحدة لكل المتغيرات اقل من مستوى المعنوية 5٪، ومنه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية، معناه لا يوجد جذر الوحدة في هذه السلاسل بعد أخذ الفرق الأول أي ان السلسلتين مستقرتين.

ومنه يمكن القول ان السلاسل (NI،GDP ،IX ،I) مستقرة عند المستوي I(0) والفرق الأول.

الجدول رقم (05-02): نتائج اختبار الاستقرارية PP.

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		GDP	NI	IX	I
At Level					
With Constant	t-Statistic	-3.1813	-2.9290	-4.4808	-3.7398
	Prob.	***0.0312***	***0.0538***	***0.0013***	***0.0084***
		**	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0505	-2.9514	-4.3975	-4.0717
	Prob.	***0.1360***	***0.1618***	***0.0079***	***0.0168***
		n0	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.5411	-2.3919	-2.7350	-2.8245
	Prob.	***0.1139***	***0.0185***	***0.0080***	***0.0063***
		n0	**	***	***
At First Difference					
		d(GDP)	d(NI)	d(IX)	d(I)
With Constant	t-Statistic	-8.9513	-4.5176	-17.9600	-14.5878
	Prob.	***0.0000***	***0.0012***	***0.0001***	***0.0000***
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-18.2567	-4.4738	-23.2727	-25.5029
	Prob.	***0.0000***	***0.0068***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-9.1125	-4.5806	-18.5234	-12.3725
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

نلاحظ من الجدول أعلاه ان كل من المتغيرات (NI،GDP) بهما جذر الوحدة لان الاحتمال اكبر من مستوى المعنوية 5٪، وبعد اجراء الفرق الأول يتضح لنا ان فرضية العدم مرفوضة كون ان قيمة الاحتمال اصغر من مستوى المعنوية5٪، مما يعني خلو السلاسل الزمنية من جذر الوحدة وبالتالي استقرارها عند الفرق الأول، وبالتالي فان كل من سلسلة (NI،GDP) متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، بينما نلاحظ ان كل من المغيرين (I،IX) مستقرة عند المستوي لان الاحتمال اقل من مستوى المعنوية 5٪ وبذلك لا يوجد جذر الوحدة في هذه السلاسل، وهذا يعنى انها مستقرة عند مستوى I(0).

وقد أظهرت نتائج الاختبارين ان السلاسل مستقرة من الرتبة I(0) وI(1)، وبالتالي تسمح نتائج الاختبارات بإمكانية تطبيق نموذج (ARDL) والذي لديه قدرة عالية على التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة.

ثانيا: تقدير النموذج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

لتقدير وتحليل النموذج نعتمد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL)، الذي يعمل على المزج بين نموذج الانحدار الذاتي ونموذج فترات الابطاء الموزعة، غير ان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة I(0) وI(1) او مزيج بينهما ولذا سوف نتطرق الى:

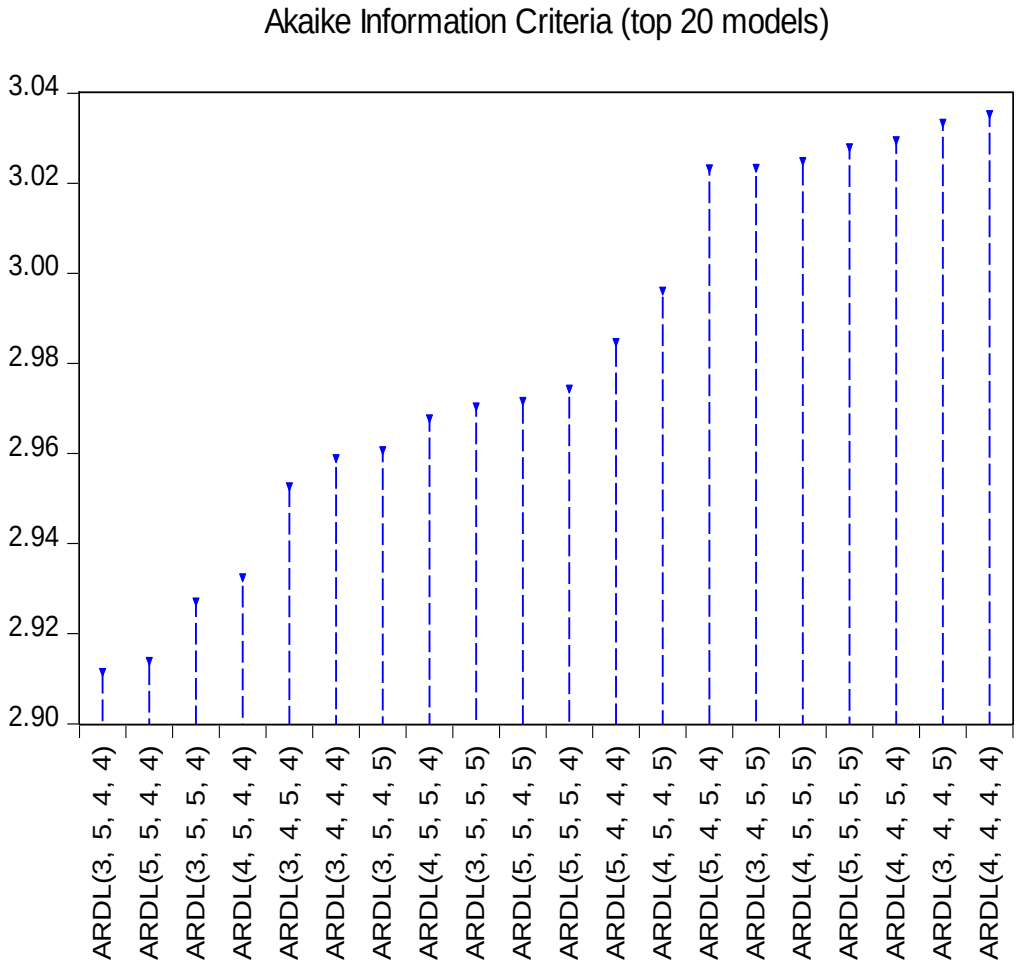
1: اختبار درجة الابطاء المثلى للنموذج:

قبل اجراء التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود يجب أولا تحديد عدد الابطاءات الممكنة ويتم تحديد درجة التأخر المثلى عند التقدير بالاعتماد على عدة معايير مثل:

AKaike (AIC)'Schwaz (SIC)'Quinn (HQ).

ولقد تم من خلال دراستنا الاعتماد على معيارAIC وكانت النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02-02): فترات الابطاء المثلى للنموذج.



المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

اعتمادا على معيار AIC، من اجل اختيار أحسن نموذج ARDL وكانت النتائج الموضحة في الشكل تشير الى اختيار النموذج (3.5.4.4).

2: اختبار الحدود Bounds test.

في هذه المرحلة نقوم باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (ECM) حيث يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2\, IX_{t-1} + \beta_3\, I_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} y_1 NI_{t-p}$$

$$+ \sum_{i=1}^{p} y_2 IX_{t-p} + \sum_{i=1}^{p} y_3 I_{t-p}$$

من اجل التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بانه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويل الاجل) أي:

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة والتي تشير الى وجود علاقة تكامل مشترك في الاجل الطويل بين متغيرات النموذج أي:

$$H_1: \beta_1 \neq 0 \text{ او } \beta_2 \neq 0 \text{ او } \beta_3 \neq 0$$

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة المحسوبة ل **F−statistique** أكبر من قيم الحد الأعلى عند مستويات المعنوية (1٪،2.5 ٪، 5٪، 10٪)، ومنه نرفض فرضية العدم H_0 القائلة (بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، ويتم قبول الفرضية البديلة H_1، وهوا ما يؤكد فرضية الدراسة التي أدت الى انه يوجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج في الجزائر خلال الفترة (2020/1990).

الجدول رقم (06−02): نتائج اختبار الحدود.

منهج اختبار الحدود للمنهج ARDL Bounuds Test		
فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى		
Test statistic	Value	K
F-statistique	**5.099182**	3
Critical value bounds		
Signficance	**I(0) Bounds**	**I(1) Bounds**
10٪	**2.37**	**3.2**
5٪	**2.79**	**3.67**
2.5٪	**3.15**	**4.08**
1٪	**3.65**	**4.66**

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS (نظر الى الملحق رقم 02)

ثالثا: تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير.

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات حدود فانه يتم قياس العلاقات طويلة الاجل وقصيرة الاجل.

1-تقدير معلمات الاجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في هذا التحليل في تقدير معلمات الخاصة بالأجل القصير من خلال تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تعرض نتائج التقدير من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07-02): تقديرات الاجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ (ECM).

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.006722	0.160993	-0.041752	0.9681
D(GDP(-2))	0.377491	0.120367	3.136161	0.0202
D(NI)	-0.056427	0.045910	-1.229062	0.2651
D(NI(-1))	0.243957	0.082197	2.967975	0.0250
D(NI(-2))	0.259969	0.083891	3.098884	0.0211
D(NI(-3))	0.635378	0.097817	6.495577	0.0006
D(NI(-4))	0.218450	0.119746	1.824271	0.1179
D(IX)	7.283278	2.137903	3.406740	0.0144
D(IX(-1))	-7.904250	2.985309	-2.647716	0.0381
D(IX(-2))	-5.846262	2.612817	-2.237532	0.0666
D(IX(-3))	-3.804265	1.831640	-2.076972	0.0831
D(I)	0.247050	0.038214	6.464924	0.0006
D(I(-1))	0.472051	0.053574	8.811196	0.0001
D(I(-2))	0.318444	0.047697	6.676405	0.0005
D(I(-3))	0.136381	0.032531	4.192307	0.0057
CointEq(-1)*	-0.826649	0.126812	-6.518679	0.0006

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS.

$$GDP_T = \beta_1 GDP_{T-1} + \beta_2 GDP_{T-2} + \beta_3 NI_T + \beta_4 NI_{T-1} + \beta_5 NI_{T-2} + \beta_6 NI_{Y-3} + \beta_7 NI_{T-4} + \beta_8 XI_T + \beta_9 XI_{T-1} + \beta_{10} XI_{T-2} + \beta_{11} XI_{T-3} + \beta_{12} I_T + \beta_{13} I_{T-1} + \beta_{14} I_{T-2} + \beta_{15} I_{T-3}$$

$$GDP_T = -0.006722 GDP_{T-1} + 0.377491 GDP_{T-2} + (-0.056427) NI_T + 0.243957 NI_{T-1} + 0.259969 NI_{T-2} + 0.635378 NI_{T-3} + 0.218450 NI_{T-4} + 7.283278 XI_T + (-7.904250) XI_{T-1} + (-5.846262) XI_{T-2} + (-3.804265) XI_{T-3} + 0.247050 I_T + 0.472051 I_{T-1} + 0.31844 I_{T-2} + 0.136381 I_{T-2}$$

يعبر الجدول عن نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصير الاجل والمرونات بين متغيرات النموذج، فإننا نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي والمقدر بالقيمة:

Coineq (-1) * =0. 826649، لان الاحتمال اقل من (0.05) مما يؤكد على وجود خاصية التكامل المشترك وعلاقة توازن قصيرة الاجل بين المتغيرات المستخدمة باتجاه علاقة

توازنية طويلة الاجل، وهذا يعني ان سلوك المتغير التابع المتمثل في معدل النمو الاقتصادي يستغرق سنة وشهرين و15 يوم حتى يصل الى التوازن في الأجل الطويل.

2-تقدير معلمات الاجل الطويل:

عند تقدير معلمات الاجل الطويل حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الاتي:

الجدول رقم (08-02): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج

Variables	Coefficiet	Std.errot	t. statistic	Prob
NI	-0.286337	0.428527	0.668189	0.5289
IX	32.77777	16.30449	2.010353	0.0911
I	-0.096331	0.302686	-0.318252	0.7611
C	-0.215268	0.888804	-0.242199	0.8167

المصدر: من اعداد طالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS (نظر الى الملحق رقم:04)

من خلال الجدول يتم صياغة معادلة الاجل الطويل كالاتي:

$$GDP = \beta_1 NI + \beta_2 IX + \beta_3 I + C$$

$$GDP = -0.286337NI + 32.777777IX - 0.96331I - 0.21568$$

من خلال المعادلة يمكننا استنتاج ما يلي:

-وجود علاقة عكسية بين معدل نمو الصناعات التحويلية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد معدل نمو الصناعات التحويلية ب 1٪ يؤدي الى انخفض معدل النمو الاقتصادي ب 0.2863٪ هذا في الاجل الطويل.

-هناك علاقة طردية بين معدل صادرات الصناعة التحويلية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد معدل صادرات الصناعات التحويلية ب 1٪ يؤدي الى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 32.777٪ وهذا في الاجل الطويل.

-هناك علاقة عكسية بين معدل تكوين راس المال الثابت ومعدل النمو الاقتصادي، حيث كلما زاد معدل تكوين راس المال الثابت ب 1٪ يؤدي الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي ب 0.963٪ وهذا في الاجل الطويل.

المطلب الثالث: دراسة صلاحية نموذجARDL

لتحديد صلاحية النموذج لابد من اجراء اختبارات تتيح لنا التأكد من خلو نموذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي، ومشكلة عدم تجانس التباين، والتوزيع الطبيعي للبواقي، وفي حالة التأكد ان النموذج مقبول، وان النتائج صحيحة وغير مضللة نقوم باختبار استقرارية النموذج للتأكد ما إذا كان النموذج يحتوي على تغيرات هيكلية من خلال اجراء اختبار استقرارية معلمات النموذج.

الجدول رقم (09-02): نتائج الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

الاختبار	إحصائية	القيمة	Prob
الارتباط الذاتي	F-statistic	0.987508	0.4482
	Chi-Square	8.594191	0.0586
عدم ثبات التباين	F-statistic	1.036669	0.3721
	Chi-Square	2.156606	0.3402
اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج	F-statistic	0.406730	0.5515

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10. (انظر ملحق رقم 05، 06، 07).

أولا-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breuch-Godfrey

يشير اختبار Breuch-Godfrey Serial Corrélation LM Test، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (08). الى ان قيمة f-statistic و OBS*R-squareغير معنوية اي احتمال أكبر من5٪ ومنه قبول فرضية العدم H_0، وبالتالي فان نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية المقدر لا يعاني من وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

ثانيا: اختبار عدم ثبات تباين الخطأ (ARCH Test)

وكانت النتائج من خلال الجدول رقم (05)أن قيمة F-statistic وChi-Square، غير معنوية أي باحتمال أكبر من 5٪ مما يعني قبول فرضية العدم H0 التي تنص على ان النموذج لا يعاني من وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

ثالثا: اختبار مدى ملائمة تحديد النموذج. (Ramsey Reset).

من خلال الجدول (Ramsey Reset) نلاحظ ان القيم الاحتمالية لاختبار كانت أكبر من 0.05 ومنه نرفض الفرضية البديلة H_1ونقبل فرضية العدم H_0، أي ان النموذج مقبول من ناحية الشكل الدالي. وبالتالي تؤكد عدم ظهور مشكلة خطا التحديد للنموذج.

رابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

للتحقق من ان بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، تم استخدام اختبار Jarque-Bera، فكانت النتائج كالاتي:

الجدول رقم (10-02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الاختبار	Valeur	Prob-valeur
Jarque-Bera	5.680276	0.058418

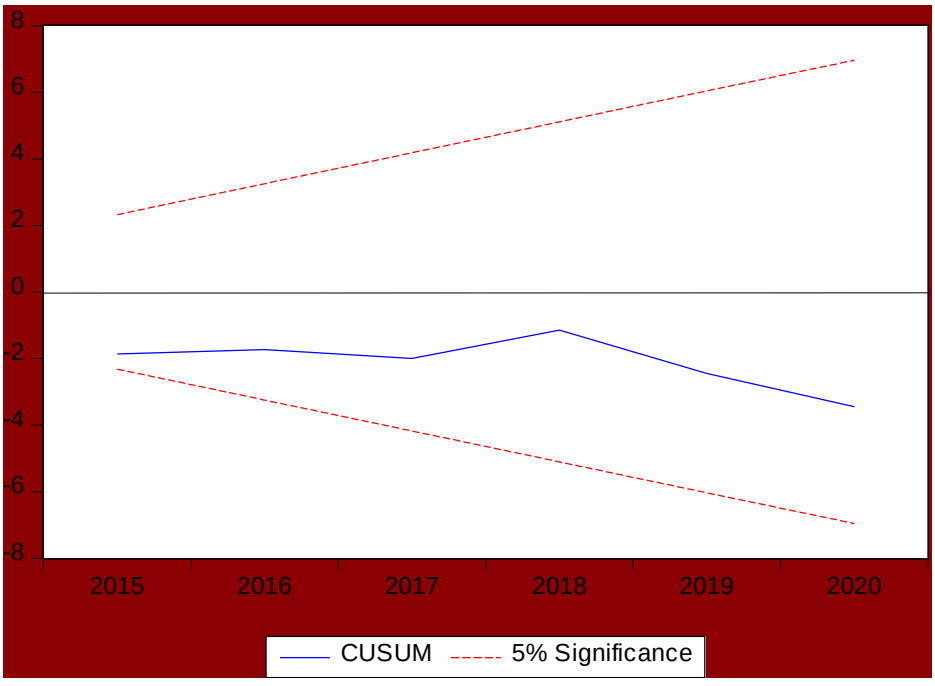
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج EVIEWS10 (انظر الملحق (08)).

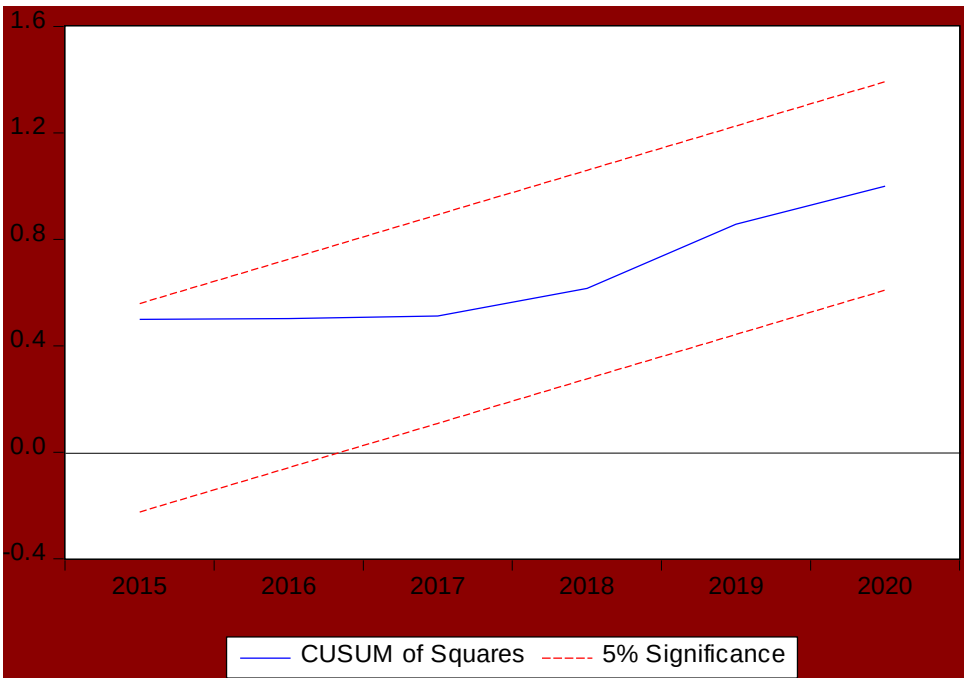
يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة احتمال اختبار Jarque-Bera=0.058 تفوق القيمة 0.05 عند مستوى معنوية 5٪، حيث تم قبول فرضية العدم H_0 القائلة بان الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي.

خامسا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(Stabiliti) .

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويوضح هذان الاختباران ان عدم وجود قفزات مفاجئة في البيانات خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (03-02): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.





المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج (EVIEWS10).

من خلال اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي، واختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ويتضح من خلال الاختبارين كما هو مبين بالشكل رقم (07) ان كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5٪، ومما يعني ان النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم وان نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

خاتمة الفصل:

قدمنا في هذا الفصل دراسة تحليلية قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالإضافة الى (صادرات الصناعة أخرى وتكوين راس المال)، حيث في الجانب التحليلي رأينا ان صناعة في الجزائر عرفت تذبذبا خلال بداية الألفينيات، وهذا راجع الى ضعف التحكم في التكنولوجيا الحديثة وتجهيزات الصناعة الازمة ومشاكل التمويل.

اما في الجانب القياسي قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، حيث وجدنا GDP وNI تستقر بعد اجراء الفرق الأول اما بالنسبة XI،I تستقر عند المستوي، بعد ذلك قمنا باختبار التكامل المشترك باستخدام كثير الحدود وكانت النتيجة انها توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات محل الدراسة، أي ان المتغيرات متكاملة ويوجد تكامل مشترك بينهما، وبعدها قدرنا النموذج ووجدنا ان معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وبذاك يجب علينا تقدير النموذج باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL.

كما إشارة النتائج أيضا عند اختبار صلاحية النموذج، ان جميع الاختبارات التي تما التطرق اليها (اختبار الارتباط الذاتي، توزيع الطبيعي للأخطاء، عدم تجانس التباين، اختبار صلاحية النموذج، اختبار استقرار النموذج)، تشير الى جودة النموذج المقدر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذا البحث الى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي وعلى ضوء ما جاء في هذا البحث من تحليل واستنتاجات في الجانب النظري والتطبيقي نستطيع ان نلخص هذا البحث على حسب كل فصل على النحو التالي:

في الفصل الأول تطرقنا الى اهم المفاهيم النظرية للصناعة التحويلية وانواعها وتعرفنا على اهم الفروع المساهمة في الاقتصاد الوطني.

وكذلك تحدثنا على المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي وإبراز الفرق بين النمو والتنمية ومحدداته واهم نظرياته.

اما في الفصل الثاني فقد تناولنا الجزء التطبيقي الذي قمنا فيه بدراسة قياسية لأثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

1-اختبار الفرضيات:

-اختبار الفرضية الأولى:

توصلنا الى اثبات صحة الفرضية وذلك من خلال دراسة تطور الصناعة التحويلية في الجزائر.

-اختبار الفرضية الثانية:

توصلنا الى اثبات صحة الفرضية وذلك من خلال دراسة أهمية فروع الصناعة التحويلية في الجزائر.

-اختبار الفرضية الثالثة:

توصلنا الى اثبات صحة الفرضية من خلال الدراسة القياسية التي اكدت للصناعة التحويلية علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقدير معلمات الاجل الطويل.

2-نتائج الدراسة:

-أظهرت النتائج بانه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، ومعدل النمو الاقتصادي GDP في الجزائر.

-من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL تبين لنا ان معدل صادرات الصناعة التحويلية المتغير الأهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

-توضح نتائج النموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الاجل القصير ان معامل حد تصحيح الخطأ مساوي (0.82-) ويحمل إشارة سالبة ومعنوية إحصائية ما يدل على وجود آلية تصحيح الخطأ للنموذج، حيث ان ابتعاد النمو عن التوازن في المدى البعيد يصحح كل فترة زمنية بنسبة 82٪.

-تتوافق النتائج الى حد كبير مع الادبيات النظرية والتطبيقية في الادب الاقتصادي، حيث ان مقدرات المعلمات والمقدرة التفسيرية للنموذج بصفة عامة كانت اقل في الاجل القصير مقارنة بالأجل الطويل وقد اجتاز النموذج كل الاختبارات الإحصائية، مما يدل على ملائمة النموذج المستخدم واستقراره.

3-التوصيات

-التوجه نحو الصناعات التي تحقق قيمة مضافة عالية كالصناعات المرتكزة على التكنولوجيا.

-زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي.

-التشجيع على البحث والتطوير والابداع التكنولوجي على مستوى المؤسسات الصناعية.

-تنمية تنافسية الصناعات التحويلية من حيث الجودة والسعر.

-ترقية المؤسسات الصناعية الموجودة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

-حسن خلف راضي، تطور إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية للمدة (2011/2000)، دار البداية ناشرون وموزعون، ط 1، سنة 2014.

-محمد احمد بدر، استراتيجيات النمو الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، سنة 2017.

-محمد الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد (التحليل الجامعي)، مؤسسة شباب الجامعة، ط1، سنة 2001.

-نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية الأسس-النظريات-التطبيقات العلمية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، سنة 2012.

-محمد عبد العزيز عجمية، د. ايمان عطية ناصف-د. علي عبد الوهاب، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، سنة 2007.

-بشار محمود قبلان أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عماد الدين للنشر والتوزيع، ط 1، سنة 2009.

-مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات ووسائل) جامعة البقاء التطبيقية، الأردن، ط1، سنة 2007.

– فريدريك م. شرر، تعريب على أبو عمشة " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره – بالابتكار التكنولوجي" مكتبة العبيكان طريق الملك فهد الرياض السعودية. ط1 2002.

ثانيا: المجلات والملتقيات العلمية

–بن موسى البشير، حشماوي محمد، تفعيل الصناعة التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية لواقع الصناعات التحويلية (الجزائر–المغرب– تونس) مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، المجلد، سنة2017.

–هشام عبد الكريم، إبراهيم الكحلوت، العوامل المؤثرة على انتاج الصناعات التحويلية في فلسطين، مجلة الاقتصاد المال والاعمال، المجلد 5– العدد 4، ديسمبر 2021 ص 310.

–كريمو دراجي، واقع الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي يومي 06 و07 نوفمبر 2018، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة لونيسي علي البليدة"2".

–ساعو باية، بوترية وهيبة، الصناعة التحويلية في الجزائر – دراسة تحليلية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 3، سنة .2017

ثالثا: الاطروحات ورسائل الماجستير

–حطاب مراد، أثر السياسة الصناعية على هيكل الصناعة دراسة حالة صناعة الادوية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2015–2016.

-عبد الوهاب عبدات، واقع الصناعات وافاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010-2010

-بشاري سلمى، دعم وتطوير قطاع الصناعات التحويلية كلية لترقية التجارة الخارجية في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2017-2018.

-مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بكر بلقايد تلمسان.

-يعقوبن صليحة، أداء الصناعة التحويلية في الجزائر ومصر (دراسة مقارنة).

-ساعو باية، الصناعات التحويلية في الجزائر وآفاق ترقيتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، سنة 2018/2014.

-الوليد قسوم، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 1993، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر بسكرة، سنة 2018.

-شرفي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، سنة 2015/2014.

-ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر، سنة (2012/1989)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، سنة 2015/2014.

-بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2009/2001)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، سنة2009-2010.

-عدة أسماء، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي ي الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، سنة 2015-2016.

-حسيب سهيلة، دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة دول المغرب العربي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة، سنة 2021.

-زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، سنة2014.

- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة' (الجزائر -مصر-السعودية) -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، سنة 2013-2014.

ثالثا: باللغة الأجنبية

-Celina Ududechinyere and Others (2018)."An analysis of the effect of manufacturing sector on the growth of the Nigérian Economy "IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM)، Issue4. Ver.VI،P34-46.

-Marcel Behum، el al. (2018) "The Impact of the manufacturig Industry on the Economic Cycle of European Union Countries" Journal of Competitiveness،Vol.10. Issue.pp23-39.

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات متغيرات الدراسة.

	Y	NI	IX	I
1990	0,80000058	-0,2	0,008	-0,46818404
1991	-1,20000059	0,5	0,06	-9,21138191
1992	1,8000023	-0,5	0,03	-8,29431539
1993	-2,10000076	-1	0,001	-6,06637119
1994	-0,89999655	0,5	0,05	4,40480425
1995	3,79999479	-0,1	0,1	0,83670367
1996	4,09999847	-1	0,002	-3,60783499
1997	1,09999994	1	0,001	-3,87348842
1998	5,10000361	-1	0,003	20,8748701
1999	3,20000155	-0,8	0,05	-2,05914598
2000	3,8	1	0,22	6,3380008
2001	3	-0,7	0,24	5,36919362
2002	5,6	-1,5	0,27	8,44550065
2003	7,2	-3,5	0,09	4,26241844
2004	4,3	-2,3	0,13	8,23495699
2005	5,9	-3,3	0,08	8,13626606
2006	1,7	-9,3	0,08	6,15229315
2007	3,4	-3,9	0,07	10,1485388
2008	2,4	1,9	0,08	12,433031
2009	1,6	1,5	0,09	8,81727079
2010	3,6	-5,5	0,05	6,95289503
2011	2,9	-1,8	0,047	2,86049236
2012	3,4	0,8	0,44	7,18761865
2013	2,8	1,5	0,043	8,6
2014	3,8	0,9	0,025	6,4
2015	3,7	-0,9	0,048	5,7
2016	3,2	2,1	0,18	3,5
2017	1,3	0,3	0,07	3,4
2018	1,2	-1,7	0,15	3,1
2019	0,8	0,3	0,021	1
2020	0,7	-13,8	0,015	3,1

المصدر: من بيانات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

الملحق رقم (02): نتائج اختبار الحدود

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.099182	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	26		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

الملحق رقم (03): معلمات الاجل القصير

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/20/23 Time: 18:11
Sample: 1995 2020
Included observations: 26
Maximum dependent lags: 5 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (5 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.135390	0.217891	0.621368	0.5616
GDP(-2)	0.205522	0.408495	0.503120	0.6363
GDP(-3)	-0.261999	0.295317	-0.887178	0.4156
NI	-0.025188	0.087532	-0.287756	0.7851
NI(-1)	0.022876	0.142535	0.160496	0.8788
NI(-2)	0.019923	0.132539	0.150322	0.8864
NI(-3)	0.224685	0.282462	0.795450	0.4624
D(IX)	7.283278	2.137903	3.406740	0.0144
D(IX(-1))	-7.904250	2.985309	-2.647716	0.0381
D(IX(-2))	-5.846262	2.612817	-2.237532	0.0666
D(IX(-3))	-3.804265	1.831640	-2.076972	0.0831
D(I)	0.247050	0.038214	6.464924	0.0006
D(I(-1))	0.472051	0.053574	8.811196	0.0001
D(I(-2))	0.318444	0.047697	6.676405	0.0005
D(I(-3))	0.136381	0.032531	4.192307	0.0057
CointEq(-1)*	-0.826649	0.126812	-6.518679	0.0006

R-squared	0.942386	Mean dependent var	0.061538
Adjusted R-squared	0.855966	S.D. dependent var	2.042562
S.E. of regression	0.775190	Akaike info criterion	2.603840
Sum squared resid	6.009193	Schwarz criterion	3.378053
Log likelihood	-17.84992	Hannan-Quinn criter.	2.826786
Durbin-Watson stat	2.676960		

الملحق رقم (04): معلمات الاجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NI	-0.286337	0.428527	-0.668189	0.5289
IX	32.77777	16.30449	2.010353	0.0911
I	-0.096331	0.302686	-0.318252	0.7611
C	-0.215268	0.888804	-0.242199	0.8167

EC = GDP - (-0.2863*NI + 32.7778*IX -0.0963*I -0.2153)

الملحق رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي (LM TEST)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.987508	Prob. F(2,4)	0.4482
Obs*R-squared	8.594191	Prob. Chi-Square(2)	0.0586

الملحق رقم (06): اختبار عدم ثبات التباين (ARCH).

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.036669	Prob. F(2,21)	0.3721
Obs*R-squared	2.156606	Prob. Chi-Square(2)	0.3402

الملحق رقم (07): اختبار مدى ملائمة النموذج (Ramsey)

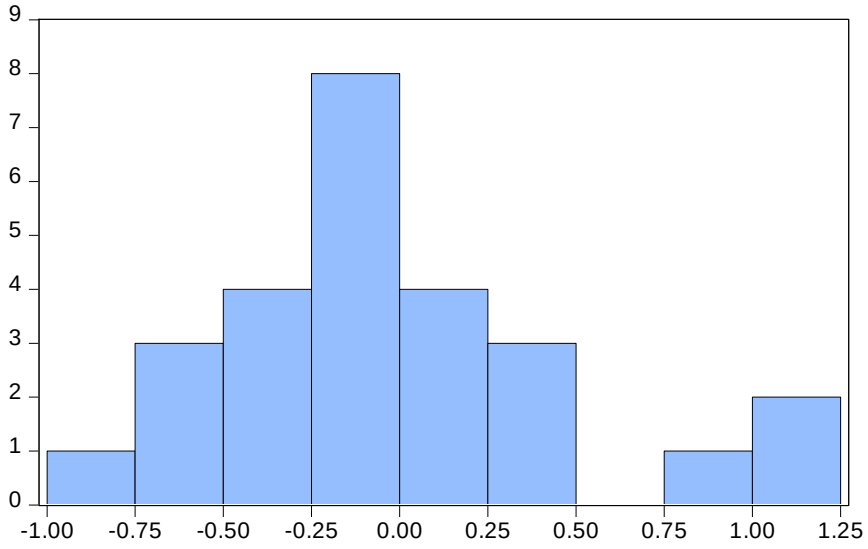
Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) NI NI(-1) NI(-2) NI(-3) NI(-4) NI(-5) IX IX(-1) IX(-2) IX(-3) IX(-4) I I(-1) I(-2) I(-3) I(-4) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.637754	5	0.5517
F-statistic	0.406730	(1, 5)	0.5517

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.452051	1	0.452051
Restricted SSR	6.009193	6	1.001532
Unrestricted SSR	5.557142	5	1.111428

الملحق رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque–Bera



Series: Residuals
Sample 1995 2020
Observations 26

Mean	1.13e-15
Median	-0.106503
Maximum	1.202120
Minimum	-0.754351
Std. Dev.	0.490273
Skewness	1.079269
Kurtosis	3.764231
Jarque-Bera	5.680276
Probability	0.058418